العمران العربي

AL-OMRAN AL-ARABI

اقتصادية شهرية عربية متخصصة

العدد 235 - تشرين الثاني (نوفمبر) 2020

Issue No. 235 November 2020

آثار "كوفيد - 19" على البلدان العربية..

سياسات فعّالة من أجل مستقبل مزدهر!

- التبادل التجاري العربي – الألماني ينخفض جرّاء "كورونا"!
- الملتقى العربي – الألماني ينعقد في ظروف استثنائية: علاقات متجذّرة ومليئة بالفرص
- حضور عربي وروسي بارز في ملتقى "التعاون في مجال الأمن الغذائي"
- الاقتصاد التونسي منذ الاستقلال حتى 2020: الثوابت والمتغيرات

BRITE

بيانات متوافرة على مدار الساعة

برايت، مؤشرات بنك لبنان والمهجر للأبحاث والاتجاهات الاقتصادية، هي مبادرة أطلقها بنك لبنان والمهجر للأعمال ونفّذها بالتعاون مع إيكونوميتا وموديز أناليتيكس.

ادخل إلى المنصة واحصل على بيانات شاملة ودقيقة وموثوقة حول الاقتصاد اللبناني بالإضافة إلى رسوم بيانية ديناميكية تلبي حاجاتك أكنت أكاديميًا أم باحثًا أم متخصصًا.

قم بزيارة brite.blominvestbank.com لمعرفة المزيد.

بنك لبنان والمهجر للأعمال ش.م.ل

مجموعة بنك لبنان والمهجر

brite

الصيرفة الخاصة | الأسواق المالية | الصيرفة الاستثمارية | إدارة الأصول | الأبحاث

اتحاد الغرف العربية

نشأته

تأسس اتحاد الغرف العربية بتاريخ **16** كانون الأول (ديسمبر) **1951**، واتخذ من مدينة بيروت مقراً رئيسياً له. وكان الدافع الأساسي لإنشاء الاتحاد وعي أصحاب الأعمال العرب إلى أهمية التعاون الإقليمي كوسيلة لدفع عجلة التنمية الاقتصادية العربية، فكان الاتحاد أول مؤسسة اقتصادية عربية تعمل على المستوى غير الحكومي لتروّج فكرة التعاون والتكامل الاقتصادي بين البلاد العربية. وقد لعب الإتحاد دوراً هاماً في دفع عجلة التعاون بين البلاد العربية على الصعد الاقتصادية والتجارية والاستثمارية. وكان الإتحاد سبّاقاً إلى الدعوة لإنشاء السوق العربية المشتركة ووضع المبادئ العامة التي يجب تنفيذها بهدف تحقيق الوحدة الاقتصادية بين البلاد العربية.

أعضاؤه

يضم الإتحاد في عضويته غرف واتحادات غرف **22** دولة عربية تمثّل وترعى جميع مؤسسات القطاع الخاص في دولها.

رؤيته

أن يكون الاتحاد الممثل الحقيقي للقطاع الخاص العربي في أعماله التجارية والاستثمارية والاقتصادية، بحيث يعمل على تطوير مكانة هذا القطاع ودوره في عملية نمو وتنمية وتكامل الاقتصاد العربي.

رسالته

أن يكون:

- مركزاً مرجعياً داعماً لأواصر التعاون بين مجتمعات الأعمال في الدول العربية.
- مطوراً للفكر الاقتصادي العربي على أسس مستدامة.
- معبراً للقطاع الخاص العربي إلى قواعد العمل الاقتصادي الدولي وبما ييسر ويعزز اندماجه في الاقتصاد العالمي.

أهدافه

تتمثل أهداف الاتحاد الرئيسية في الآتي:

- تحقيق التكامل الاقتصادي العربي في إطار صيغة شاملة وفاعلة ومتطورة.
- تمثيل كافة القطاعات الاقتصادية العربية قومياً وإقليمياً ودولياً من منظور أصحاب الأعمال.
- تعزيز دور الغرف واتحاداتها كممثلة لمجتمعات الأعمال والقطاع الخاص في بلادها.
- التعرّف على احتياجات القطاع الخاص وإزالة المعوقات التي تواجه طموحات التنمية.
- تطوير التعاون بين مؤسسات الأعمال العربية وبينها وبين مؤسسات الأعمال الأجنبية.

أنشطته

نشاطات الاتحاد عديدة ومتنوعة تصبّ أساساً في دفع مسيرة العمل الاقتصادي العربي المشترك. إذ يقوم الإتحاد بنقل وجهة نظر القطاع الخاص العربي من خلال إصداراته المتنوعة من البحوث والدراسات والتقارير النوعية والرائدة. ويتم نشرها في مطبوعات ونشرات اقتصادية ودوريات. والإتحاد الذي يستند إلى تجربة غنية في تنظيم المؤتمرات والمنتديات والندوات المتخصصة في شتى اهتمامات أصحاب الأعمال العرب. كما يقدّم خدمات متنوعة أخرى لمؤسسات القطاع الخاص العربية.

أعضاء مجلس اتحاد الغرف العربية

الرئيس الفخري
عدنان القصّار

الرئيس
محمد ثاني مرشد الرميثي
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة في دولة الإمارات

النائب الثاني للرئيس
محمّد شقير
رئيس اتحاد غرف التجارة
والصناعة والزراعة في لبنان

النائب الأول للرئيس
سمير ناس
رئيس غرفة تجارة
وصناعة البحرين

العين نائل رجا الكباريتي
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة الأردن

سمير ماجول
رئيس الاتحاد التونسي
للصناعة والتجارة
والصناعات التقليدية

عبد القادر قوري
رئيس الغرفة الجزائرية
للتجارة والصناعة

يوسف دواله
رئيس غرفة
تجارة جيبوتي

عجلان بن عبد العزيز العجلان
رئيس مجلس
الغرف السعودية

هاشم صلاح مطر
رئيس اتحاد عام
أصحاب العمل
السوداني

محمد غسان القلاع
رئيس اتحاد غرف
التجارة السورية

محمود عبد علي
رئيس غرفة تجارة
الصومال

رضا آل صالح
رئيس مجلس ادارة
غرفة تجارة وصناعة
عُمان

عبد الرزاق الزهيري
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
العراقية

عمر هاشم
رئيس اتحاد الغرف
التجارية والصناعية
والزراعية الفلسطينية

الشيخ خليفة آل ثاني
رئيس غرفة تجارة
وصناعة قطر

محمد جاسم الصقر
رئيس مجلس إدارة
غرفة تجارة وصناعة
الكويت

محمد الرعيض
رئيس مجلس ادارة
الاتحاد العام لغرف
التجارة والصناعة
والزراعة في ليبيا

إبراهيم العربي
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
المصرية

عمر مورو
رئيس جامعة الغرف
المغربية للتجارة
والصناعة والخدمات

أحمد باب ولد أعلي
رئيس غرفة التجارة
والصناعة والزراعة
الموريتانية

محمد عبده سعيد
رئيس الاتحاد العام
للغرف التجارية
الصناعية اليمنية

خالد محمد حنفي
الأمين العام

سياسات مالية جديدة في زمن ما بعد "كورونا"؟!

التراجعات الاقتصادية الحالية تختلف عن أي ركود أو كساد شهده العالم في السابق. وإذا كان فيروس «كورونا» المستجد نفسه جديداً، فإن سبب انهيار الناتج الاقتصادي في كثير من مناطق العالم، ليس الفيروس نفسه على سبيل المثال، ولكنّه انهار بسبب انسحاب الناس من النشاط الاقتصادي المعتاد، سواء بسبب قرارات الإغلاق الحكومية أو بمبادرة شخصية منهم وبقائهم في المنازل.

وعلى هذا الأساس فإنّ استخدام اللغة الاقتصادية التقليدية في وصف التراجع الاقتصادي الحالي، سيؤدي إلى الارتباك والغموض بشأن اختيار السياسات المناسبة للتعامل مع الأزمة، حيث أنه إذا كانت الحكومات قد اضطرت إلى إغلاق العديد من الأنشطة الاقتصادية لأسباب صحية في ظل جائحة «كورونا»، فمن غير المنطقي أن يتم تحفيز الإنفاق ببساطة لسد الفجوة الاقتصادية. فالمستهلكون ربما يريدون الإنفاق أكثر على الترفيه وفي المطاعم والرحلات السياحية؛ لكنهم لا يستطيعون ذلك. وفي هذا السياق ترى وكالة «بلومبرغ»، أن الطلب الاستهلاكي المكبوت حالياً سينطلق عندما تنحسر جائحة «كورونا»، إذا ما استمر الدعم الحكومي لدخل المستهلكين خلال فترة القيود الحالية. ولذلك فالمطلوب ليس إطلاق إجراءات تحفيز عامة لتشجيع الطلب في الوقت الحالي، وإنما دعم الشركات بما في ذلك المشروعات متناهية الصغر والصغيرة حتى تستطيع عبور الأزمة الحالية. وعندما تعود آليات اقتصاد السوق إلى العمل بعد انتهاء الجائحة، يمكن تحديد ما هي الشركات التي ستستمر وتلك التي ستختفي.

والسؤال الآن هو: لماذا يجب أن يعاني أصحاب المطاعم والموسيقيون في ظروف الجائحة، بينما تحقق شركة التجارة الإلكترونية «أمازون» أرباحاً هائلة؟ والجواب هنا يشير إلى أنّه من خلال منع انهيار الشركات التي ستكون إعادة هيكلتها مكلفة، سيساعد هذا الدعم الحكومي في حماية الوظائف، سواء على المدى القريب أو البعيد.

من هنا كيف سيكون الوضع بعد رفع القيود المفروضة حالياً للحد من انتشار «كورونا»؟، المؤشرات تدلّ على أنّه سوف تظهر أنماط جديدة من الإنفاق، وستحتاج الشركات إلى بعض الوقت لكي تعرف هذه الأنماط وتتوافق معها. وستكون هناك حاجة مؤكدة إلى إعادة النظر في توزيع الموارد؛ لكن من المستحيل تقدير حجم هذه التحولات اليوم.

لذلك لا يجب أن تعرقل الحكومات هذه التحولات المنتظرة؛ سواء بالإبقاء على الدعم لفترات أطول مما يجب، أو بترك شركات يمكن أن تكون لها قيمتها في المستقبل لكي تنهار تحت وطأة الظروف الراهنة، لأن الحكومة قررت سحب دعمها لهذه الشركات قبل الوقت المناسب. ولأن هذا الكلام سهل لكن تنفيذه صعب، فإنه يجب الإبقاء على كل الخيارات متاحة، وسحب الدعم الحكومي بطريقة حذرة، حتى تتضح الشركات التي يمكنها البقاء والنمو في المستقبل، والشركات التي لم تعد لديها أي فرص للبقاء. ويعني هذا في الوقت الحالي زيادة كبيرة في عجز الميزانية، وارتفاعاً في معدل الدين العام. وقد يرى البعض أنه ستكون هناك ضرورة لزيادات كبيرة في الضرائب لتعزيز المالية العامة فيما بعد، عبر اتخاذ إجراءات صارمة في المستقبل من أجل ضبط المالية العامة. ولكن على الرغم من ذلك فإنّ ضرورة اتخاذ مثل هذه الإجراءات المشددة فيما بعد ليست محسومة؛ لأن الأمور ستتوقف تماماً على الظروف في تلك الفترة المقبلة.

أخيراً، فإنّ هناك عاملين أساسيين سيحددان الموقف بشأن التعامل مع عجز الميزانية ومعدل الدين بعد انتهاء الجائحة: الأول هو معدل عجز الميزانية عند انتهاء جائحة «كورونا»، وعودة الاقتصاد إلى ما يشبه الأوضاع الطبيعية، والثاني هو أسعار الفائدة التي يمكن أن تقترض بها الحكومات. والحقيقة أن الأوضاع بالنسبة لهذين العاملين تغيرت تماماً مقارنة بما كانت عليه الحال أثناء الأزمة المالية السابقة قبل عشر سنوات، وهو ما يعني أنه يجب البحث عن سياسات مالية جديدة للتعامل مع أوضاع ما بعد جائحة "كورونا".

محمد ثاني مرشد الرميثي
رئيس مجلس اتحاد الغرف العربية

أثار "كوفيد 19-" على البلدان العربية.. سياسات فعّالة من أجل مستقبل مزدهر؟!

9

حضور عربي وروسي بارز في ملتقى "التعاون في مجال الأمن الغذائي"

12

التبادل التجاري العربي – الألماني ينخفض جرّاء "كورونا"؟!

19

الملتقى العربي – الألماني ينعقد في ظروف استثنائية: علاقات متجذّرة ومليئة بالفرص

25

فهرس المحتويات

موضوع الغلاف

أثار "كوفيد - 19" على البلدان العربية.. سياسات فعّالة من أجل مستقبل مزدهر؟! 9

نشاط الاتحاد

- حضور عربي وروسي بارز في ملتقى "التعاون في مجال الأمن الغذائي" 12
- مذكرة تفاهم بين اتحادي "الغرف والمصارف العربية" و "التحالف العالمي للوجستيات الفعّالة" 15

غرف مشتركة

- التبادل التجاري العربي – الألماني ينخفض جرّاء "كورونا" 19
- الملتقى العربي – الألماني ينعقد في ظروف استثنائية 25

مقال

الاقتصاد التونسي منذ الاستقلال حتى 2020: الثوابت والمتغيرات 29

أخبار 33

العدد 235 - تشرين الثاني (نوفمبر) 2020
Issue No. 235 November 2020

Russian – Arab Cooperation in Food Security opportunities for trade and investment

Maritime & Ports Investment Opportunities emphasis on Arab Hellenic relation

■ WORLD ECONOMY : BUILDING A ROADMAP FOR SME'S TO SURVIVE & THRIVE 45
■ JOINT CHAMBER: MARITIME & PORTS INVESTMENT OPPORTUNITIES EMPHASIS ON ARAB – HELLENIC RELATION 48
■ DIGITAL ECONOMY: UNLOCKING THE DIGITAL ECONOMY 56
■ FOOD SECURITY: RUSSIAN – ARAB COOPERATION IN FOOD SECURITY OPPORTUNITIES FOR TRADE AND INVESTMENT 58

العمران العربي
تصدر عن
اتحاد الغرف العربية

Lebanon- Beirut
P.O.Box: 11-2837
00961-1-826021/22
00961-1-826020
alomran@uac.org.lb
www.uac-org.org

طباعة: شمص للطباعة والنشر

SPENDING IS EARNING

FNB REWARDS PROGRAM

Using your FNB credit card has never been more rewarding!
Spend with your credit card, earn points and redeem them for cash or valuable prizes and travel packages at fnb-rewards.com or through the FNB Mobile App.
Points can be earned and redeemed in Lebanon or abroad.

1244

FIRST NATIONAL BANK S.A.L.

fnb.com.lb

split.

جائحة "كوفيد - 19" تترك آثارا لا تمحى بسهولة

البلدان العربية معنيّة بانتهاج سياسات فعّالة من أجل مستقبل مزدهر؟!

تعد الأزمة الاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد- 19، بحسب تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي الصدمة الأكبر والأعمق من نوعها في التاريخ الحديث ويمكن أن تلحق ضررا طويل المدى بالاقتصادات في منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى.

وفي آخر إصدار من تقرير آفاق الاقتصاد الإقليمي: الشرق الأوسط وآسيا الوسطى، يستكشف خبراء الصندوق هذه الآفاق وكيف تستطيع البلدان اتخاذ خطوات لتجنب الأثر الاقتصادي الغائر وتعزيز صلابتها في مواجهة الصدمات.

ومن المفهوم بداهة أن الأثر الاقتصادي الغائر يحدث حين تتسبب إحدى الأزمات في انخفاض الإنتاجية وضعف الطلب على نحو مستمر. وتعتمد حدة هذا الأثر على الظروف المسبقة للبلد المعني عند وقوع الأزمة وكيف يواجهها البلد فيما بعد.

فالأزمة المالية العالمية، على سبيل المثال، كان لها تأثير غائر إلى حد كبير في المنطقة. بل إنه مع نهاية عام 2019، لم يكن ثلث بلدان المنطقة قد عاد إلى اتجاهات الناتج السابقة على الأزمة؛ أما البلدان التي نجحت في استعادة هذا المستوى مع نهاية ذلك العام، فقد استغرقها الأمر أكثر من خمس سنوات لتحقيق هذا الهدف.

نظرا للطابع غير المسبوق الذي تتسم به التحديات الحالية والمستوى المرتفع لمواطن الضعف في المالية العامة وميزان المدفوعات الخارجية منذ ما قبل الأزمة، تواجه بلدان منطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى احتمالا مروعا يتمثل في أن يستمر أثر هذه الأزمة لفترة أطول حتى مقارنة بالأزمة المالية العالمية. وبحسب تقديرات الصندوق لآفاق الاقتصاد، فإن إجمالي الناتج المحلي

في بلدان المنطقة يمكن أن يصل بعد خمس سنوات من الآن إلى مستوى أقل بنسبة 12% من الاتجاهات العامة السابقة على الأزمة – في مقابل 9% في الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية. والأكثر من ذلك أن العودة إلى اتجاهات ما قبل الأزمة يمكن أن تستغرق أكثر من عقد كامل. وقد يحدث هذا الأثر الغائر في بضع مجالات أساسية في المنطقة.

أولا: إن استمرار إجراءات احتواء الجائحة تعرض الخدمات، وخاصة السفر والسياحة، لاضطرابات حادة وخسائر فادحة. والواقع أننا نتوقع حسب السيناريو الأساسي أن ينخفض إجمالي الناتج المحلي ونمو التوظيف بنسبة 5 نقاط مئوية في عام 2020 في كل من البلدان المعتمدة على السياحة – مثل جورجيا والأردن ولبنان والمغرب – مع استمرار آثار الأزمة لفترة تصل إلى خمس سنوات.

ثانيا: مع زيادة الرفع المالي وانخفاض الربحية، دخلت شركات المنطقة حقبة الأزمة وهي في وضع أضعف مما كانت عليه في الأزمات السابقة. وتشير بيانات النصف الأول من عام 2020 إلى أن إيرادات الشركات هبطت بنسبة 7%، كما وصل الهبوط إلى رقم من خانتين في كثير من القطاعات، مثل الطاقة والصناعة التحويلية والخدمات. ومن المرجح أن يستغرق الأمر سنوات حتى تتمكن الشركات في المنطقة من إزالة الضرر الذي لحق بها، مما يزيد من مخاطر عجز الشركات عن السداد على المدى المتوسط.

ثالثا: من المقدر أن تحويلات المغتربين قد تقلصت بنسبة 23% في المتوسط أثناء النصف الأول من عام 2020. وسيؤدي استمرار انخفاض هذه التحويلات إلى تخفيض الطلب الخاص وتفاقم الفقر وعدم المساواة. ومن الممكن أن تشهد الدول الهشة والمتأثرة بالصراعات، كاليمن والسودان، وغيرها من البلدان المعتمدة على تحويلات المغتربين، مثل مصر وباكستان وأوزبكستان، زيادة مجمَّعة في أعداد السكان الذين يعيشون في فقر مدقع في عام 2020 تصل إلى 1,3 مليون نسمة.

وأخيرا، كانت البطالة المرتفعة تحاصر بلدان المنطقة حتى قبل استشراء جائحة كوفيد19–، وأدت قدرتها المحدودة على العمل من المنزل وشيوع النشاط غير الرسمي فيها إلى تفاقم تأثير الإغلاقات العامة على نتائج العمل. وتشير الأدلة المستخلصة من الصدمات السابقة إلى أن حالات الهبوط الاقتصادي في المنطقة عادة ما تترك آثارا طويلة الأمد على سوق العمل، وأن فترات البطالة لها آثار دائمة ضارة على آفاق التوظيف للأفراد.

معالجة التحديات القادمة

كل هذه العوامل تشير إلى مسار صعب في الفترة القادمة بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط وآسيا الوسطى. ولكن، لحسن الحظ، لا يزال من الممكن تجنب انتشار الآثار الغائرة إذا قامت السلطات بتحرك سريع وحاسم.

وسيكون من الضروري تشجيع التعافي الاقتصادي دون خلق قطاعات جوفاء ("زومبي") تعتمد على الدعم الحكومي. ويعني هذا أن السياسات ينبغي أن تقتصر على دعم مؤسسات الأعمال التي تتوافر لها مقومات الاستمرار، مع تيسير التدريب التحويلي وإعادة توزيع العمالة ورأس المال بعيدا عن القطاعات التي تشهد تراجعا دائما.

وسيكون من الضروري اتخاذ إجراءات مثل الدعم المؤقت للأجور ودعم الفائدة وتأجيل الضرائب لضمان كفاية السيولة لدى مؤسسات الأعمال. وإذا ارتفعت ضغوط الملاءة، سيتعين وضع أطر قوية للإعسار لضمان سرعة تسوية الأوضاع بغية تقليص الآثار المعاكسة على الاستقرار المالي.

وفي هذه الأثناء، يجب إعطاء أولوية للفئات الأكثر تعرضا للمخاطر وتوفير الحماية لهم. وينبغي حماية الإنفاق على الصحة والتعليم والمساعدات الاجتماعية، واستكشاف حلول رقمية مبتكرة لتحسين تحديد الفئات المستهدفة وتوسيع نطاق التغطية. وبالنسبة للبلدان التي تمتلك حيزا ماليا كافيا وشبكات أمان اجتماعي ضعيفة، يمكن النظر في التحويلات النقدية غير المشروطة على أساس مؤقت ريثما يجري العمل على تحديد الفئات المستهدفة بشكل أفضل. وسيكون إعادة تسليح العاملين في القطاعات الأشد تأثرا بالمهارات اللازمة في قطاعات أخرى عاملا أساسيا لتجنب البطالة المطولة. وبالنسبة للعاملين المغتربين، ينبغي أن تشجع البلدان زيادة الحركية الداخلية، ودعم الحفاظ على الوظائف، وتعزيز البرامج الداعمة للاتساق بين الوظائف المتاحة ومهارات العاملين وبرامج البحث عن فرص عمل. كذلك ينبغي للبلدان أن تحسن منصاتها الرقمية، الأمر الذي سيدعم صلابة سوق العمل ويسمح للبلدان بالاستفادة من قيمة الاقتصاد الرقمي.

وستترك جائحة كوفيد19– أثرا لا ينمحي على عام 2020 وما بعده، وذلك بتكلفة إنسانية واقتصادية تفوق التصور. غير أن السياسات الفعالة والتحرك الحاسم يمكن أن تجنب بلدان الشرق الأوسط وآسيا الوسطى مغبة الدخول في عِقد ضائع وتتيح لها الخروج من الجائحة بآفاق قوية لمستقبل مزدهر وشامل للجميع وأكثر صلابة في مواجهة الصدمات.

Ghorfa
غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية
Arab-German Chamber of Commerce and Industry e.V.

www.ghorfa.de

A big Business starts with Networking
Your step forward starts with Ghorfa

Join us as a Member and benefit from the access to our exclusive services. Ghorfa Team is here to support you.

www.business.ghorfa.de www.health.ghorfa.de www.energy.ghorfa.de

Your contact Person for Business Development/ Member Services:
Ms. Rasha Kozma
Ghorfa Arab-German Chamber of Commerce and Industry
Garnisonkirchplatz 1 | D-10178 Berlin | Tel.: +49-30-27 89 07-15 | Fax: +49-30-27 89 07-49

حضور عربي وروسي بارز في ملتقى "التعاون في مجال الأمن الغذائي"

خالد حنفي: العالم العربي مهتم بتعزيز التعاون في محال الامن الغذائي مع روسيا

أكد أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، أنّ "العالم العربي مهتم بتعزيز التعاون مع الجانب الروسي في موضوع الامن الغذائي، ولهذه الغاية كانت هناك لقاءات بارزة مطلع الشهر الحالي بين اتحاد الغرف العربية ومجلس الاعمال العربي الروسي في العاصمة الروسية موسكو، تم بموجبها توقيع العديد من الاتفاقيات الثنائية الهادفة الى رفع مستوى التعاون العربي الروسي في مجال الامن الغذائي".

كلام حنفي جاء خلال كلمة ألقاها في افتتاح المنتدى الاقتصادي العربي – الروسي الذي عقد عبر خاصيّة "الفيديو كونفرنس"، بعنوان: "التعاون الروسي العربي في مجال الأمن الغذائي وفرص التجارة والاستثمار"، وذلك بتنظيم مشترك من مجلس الأعمال الروسي العربي واتحاد الغرف العربية ووزارة الزراعة الروسية.

وقد حظي الملتقى بحضور عربي وروسي بارز، ضمّ ممثلي الوزارات والإدارات والشركات الكبرى وصناديق الاستثمار، إضافة إلى 24 ممثلا عن البعثات الدبلوماسية لروسيا والدول العربية والجامعة العربية واتحادات الصناعة وقادة كبار منتجي الأغذية، فضلا عن اكثر من 250 ممثل أعمال من 25 دولة حول العالم.

وأكد حنفي أن "المنتدى يعقد في ظل ظروف استثنائية يمر بها العالم، وهو يأتي في إطار استمرار الجهود الدؤوبة التي ساهمت بشكل كبير في خلق فرص إضافية لصالح تعزيز التعاون في شتى المجالات بين روسيا والعالم العربي، حيث يحرص مجلس الأعمال الروسي العربي واتحاد الغرف العربية من خلال هذا الاجتماع إلى تبادل الأفكار حول آليات التعامل مع تداعيات وباء كورونا على الأمن الغذائي، إلى جانب تحديد فرص التعاون المستقبلية الجديدة بين الشركات العربية والشركات الروسية للمضي قدمًا في خدمة أهداف التنمية المشتركة".

وقال: "في العام الماضي تم تنظيم المعرض العربي الروسي في موسكو وقد حظي بمشاركة أكثر من 10 الاف مشارك من العالم العربي وجمهورية روسيا الاتحادية، ومن المرتقب أن تستضيف احدى الدول العربية المعرض في العام المقبل، حيث يصب هذا المعرض في مصلحة تعزيز التعاون العربي الروسي في شتى المجالات".

وشدد حنفي، على أن "المطلوب اليوم في ظل التحولات التي يشهدها العالم، بناء تحالفات استراتيجية غير تقليدية للارتقاء بالتعاون إلى المستوى الذي يتماشى مع الظروف الراهنة، وهذا يتطلب البحث عن آليات عمل جديدة، مثل بناء موانئ وخطوط إمداد محورية تساهم في تطوير سلاسل الامداد بين الجانبين العربي والروسي".

ولفت حنفي إلى أن "العالم العربي يستورد بقيمة 110 مليار دولار سنويا من المواد الاستهلاكية والغذائية، نصيب روسيا منها محدود، ومن هذا المنطلق لا بد من العمل على رفع حجم حصة روسيا في هذا المجال، بما يصب في تحقيق المصالح المشتركة".

تاتيانا الكسندروفنا

وكانت ألقت مديرة "مجلس الأعمال الروسي العربي" غفيلافا تاتيانا ألكسندروفنا، كلمة ترحيبية نوهّت فيها بانعقاد المنتدى وأهميته في ظل تفشّي جائحة "كورونا"، مشيرة إلى أهميّة العلاقات العربية – الروسية، والدور الذي يلعبه مجلس الأعمال العربي –

الروسي على صعيد تطوير العلاقات بين الجانبين، موضحة أنّ "روسيا تمتلك إمكانيات هائلة في مجال الأمن الغذائي، وهي على أتم الاستعداد لنقل خبراتها الفنية والتكنولوجية إلى الجانب العربي الذي يمتلك قدرات مالية وطبيعية مهمّة ينبغي استغلالها بالإطار الصحيح".

وقالت: "إنّ التباطؤ في النمو الاقتصادي والعلاقة العميقة بين اعتماد عدد من البلدان على المواد الخام والأمن الغذائي، لهما تأثير سلبي على الإنتاج الغذائي المستدام".

وأكّدت أنّه "في ظل هذه الظروف، تتزايد أهمية الأمن الغذائي، لذلك وقّع الرئيس فلاديمير بوتين مرسوما بشأن الموافقة على مبدأ الأمن الغذائي لروسيا الاتحادية من أجل تزويد سكّان البلاد بمنتجات زراعية ومواد خام ومواد غذائية آمنة وعالية الجودة"، لافتة إلى أنّه "ستؤدي إزالة القيود التجارية والجمركية والقيود المحلية غير الجمركية إلى تسريع ديناميكيات التدفقات التجارية والمساعدة في بناء تحالفات استراتيجية وضمان سلاسل التوريد المستمرة لجميع الأطراف".

جان مارك فوري

بدوره رأى مدير البرنامج الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (مصر) جان مارك فوري، أنّه "على الرغم من الظروف العالمية تغيّرت جرّاء جائحة "كورونا"، إلا أنّ العالم استطاع تخطّي صدمة هذه الجائحة على صعيد الغذاء من خلال سلاسل الامداد والتوريد، كما أنّ الإنتاج الغذائي تضاعف في هذه الفترة من الجائحة، كما أنّ الـ "فاو" تعمل على إيصال الغذاء إلى كافة أنحاء العالم ولا سيّما إلى الدول الفقيرة".

وأوضح أنّه "في القرن الواحد والعشرين زاد عدد سكّان العالم، ولا سيّما عدد السكّان في العالم العربي وبالتالي زادت الحاجة إلى الغذاء، حيث تستهلك المنطقة العربية أضعاف إنتاجها من الغذاء عبر الاعتماد على الاستيراد، وهذا ما يستدعي أن تعمل البلدان العربية على زيادة إنتاجها الغذائي للتقليل من حجم الاستيراد لا سيّما في وقت الأزمات"، مشددا على أنّ "العالم العربي ينبغي أن يعتمد سياسات واستراتيجيات جديدة لتحقيق أمنه الغذائي، عبر التخلّي عن تبعيته في الاعتماد على الخارج، وتحقيق الاستقلالية"، معتبرا أنّ "روسيا تمتلك خبرات واسعة في مجال الأمن الغذائي، لا بدّ على العالم العربي أن يستفيد من هذه الخبرة عبر توطيد شراكته مع روسيا على أساس تحقيق المصالح المشتركة والمنافع المتبادلة".

لوت أوكسانا نيكولاييفنا

من ناحيتها أشارت نائب وزير الزراعة في روسيا الاتحادية لوت أوكسانا نيكولاييفنا، إلى أنّ "روسيا والعالم العربي تجمعهما علاقة صداقة قديمة، وقد زاد حجم التبادل التجاري بينهما على مدى العقود والسنوات الماضية، لكن على الرغم من الإمكانيات الضخمة التي تمتلكها كل من روسيا والبلدان العربية، إلا أنّ العلاقات الاقتصادية والتجارية والاستثمارية تحتاج إلى المزيد من التطوير بما يرتقي على المستوى المأمول من الجانبين".

وقالت: "تستخدم روسيا تقنيات متطورة جدا في مجال الزراعة والأمن الغذائي، كما أنّ روسيا في إطار توسيع علاقاتها مع العالم العربي افتتحت في دبي متجرا ضخما الهدف منه نقل خبراتها وبرامجها وتقنياتها إلى البلدان العربية، ونحن في هذا الإطار ندعو الدول العربية إلى الاستفادة من هذا المتجر الضخم لتعزيز أمنها الغذائي وتطوير قطاعها الزراعي".

ونوهت بالدور الذي يلعبه مجلس الأعمال العربي – الروسي على صعيد تطوير العلاقات الاقتصادية بين الجانبين، متوقعة أن تتطور العلاقات الثنائية أكثر فأكثر في المرحلة القادمة، مشيرة إلى أنّ "مصر شريك اقتصادي مهم لروسيا، نأمل أن ينسحب على باقي البلدان العربية التي تجمعنا بها مصالح حيوية مشتركة".

علي المصيلحي

أما وزير التموين والتجارة الداخلية في جمهورية مصر العربية معالي الدكتور علي المصيلحي، فلفت إلى "أهمية الأمن الغذائي لمصر والعالم العربي"، موضحا أنّ "عدد سكّان مصر يتجاوز 100 مليون نسمة وبالتالي حجم الاستهلاك كبير"، لافتا إلى أنّ "مصر مهتمّة كثيرا بالتعاون مع روسيا في مجال الأمن الغذائي وكذلك التعاون في القطاع اللوجستي وسلاسل الامداد"، معتبرا أنّ "هناك رغبة بإنشاء مناطق تخزين بين روسيا ومصر، بما يحقق عائد وفوائد كبيرة على صعيد الإنتاج والتسويق المحلّي والخارجي".

وقال: "لدينا رغبة كذلك بتعزيز التعاون مع الجانب الروسي في مجال البحوث الزراعية، علما أنّ هناك تعاون وثيق في هذا المجال ونأمل أن يتطوّر إلى تحالفات استراتيجية عبر إنشاء منصّات تعزز من هذا التعاون".

التركاوي

من جانبه شدد وزير الزراعة والموارد الطبيعية في جمهورية السودان معالي المهندس عبد القادر تركاوي، على "اهتمام الحكومة السودانية بتنمية العلاقات التجارية وتشجيع الاستثمار الزراعي والشراكات لتفعيل دور القطاع الزراعي في التنمية الاقتصادية الشاملة"، مؤكّدا أنّ "السودان يذخر بمساحات زراعية هائلة ومياه وفيرة تبلغ أكثر من 18 مليار متر مكعب من المياه سنويا مع توفر أكثر من 200 مليون فدان صالحة للزراعة".

وقال: "بعد قيام ثورة ديسمبر المجيدة والارتقاء بعلاقات السودان الخارجية خاصة بعد رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للارهاب، نشطت حكومة السودان في تشجيع وجذب فرص الاستثمار والشراكات الذكية للمساهمة في زيادة المساحات المزروعة وزيادة الصادرات الزراعية وتطوير قطاع الثروة الحيوانية. وبهذا نؤكد ونرحب بتدفق جميع الاستثمارات من الدول الشقيقة والصديقة سعيا لتعزيز الامن الغذائي الداخلي والعالمي".

واعتبر أنّ "السودان بهذه الموارد يمكنه أن يصبح سلة غذاء العالم ويساهم بقوة في حل مشكلة الامن الغذائي على المستويين الاقليمي والدولي".

جلسات العمل

عقد في إطار المنتدى ثلاث جلسات عمل نقاشية، حملت الجلسة الأولى عنوان "الأمن الغذائي"، أما الجلسة الثانية فكان بعنوان: "التجارة والفرص التجارية الاقتصادية"، في حين كانت الجلسة الثالثة بعنوان: "إزالة الحواجز التجارية كأداة فعالة لتحفيز التجارة الخارجية".

وأكّد المتحدثون في هذه الجلسات على أهميّة المنتدى الذي يحظى باهتمام كبير نظرا لتطوّره السريع في السنوات الأخيرة. ونوّه المتحدثون إلى أنّ روسيا تعدّ واحدة من أكبر عشر دول مصدّرة لمحاصيل الحبوب وهي الرائدة عالميا في صادرات القمح، في حين أنّ البلدان العربية تستورد حوالي ربع إجمالي القمح المزروع في العالم.

ووفقا للجانب الروسي فإنّ دول الشرق الأوسط تعدّ المستهلك الرئيسي للحبوب الروسية، فضلا عن أنّه دول مستوردة بشكل نشط لمنتجات الألبان واللحوم. وبينت لجنة الإشراف الزراعي في روسيا الاتحادية أنّها تتعاون بشكل مثمر مع السلطات المختصة في الدول العربية، مما يجعل من الممكن حل القضايا الخلافية بسرعة في مجال الرقابة البيطرية والصحة النباتية. ووفقا للمتحدثين فإنّ التفاهم القوي والثقة المتبادلة يساعدان على تحقيق نتائج إيجابية مهمة.

مذكرة تفاهم بين اتحادي "الغرف والمصارف العربية" و "التحالف العالمي للوجستيات الفعّالة"

وقّع اتحاد الغرف العربية ممثلا بأمينه العام الدكتور خالد حنفي، مذكرة تفاهم مع اتحاد المصارف العربية، والتحالف العالمي للوجستيات الفعّالة (gcel)، تهدف إلى تعزيز التعاون المشترك بين الأطراف الثلاثة، بما يصب في مصلحة الاقتصاد العربي ويتماشى مع متطلبات الاقتصاد العالمي الرقمي الجديد.

وتهدف مذكرّة التفاهم إلى ضمان النمو الاقتصادي المستدام، عبر وضع الأساس لمرحلة تنفيذ الاقتصاد الرقمي بنجاح. وبموجب هذه المذكّرة سيتم العمل على إطلاق المنصة الاقتصادية الرقمية التي تعزّز قوة ما توفره التكنولوجيا اليوم من أجل خفض تكاليف التجارة الزائدة بمقدار 4.8 تريليون دولار أمريكي، وزيادة تجارة السلع بمقدار 6.3 تريليون دولار، وخلق أكثر من 400 مليون فرصة عمل بحلول عام 2030.

وفي معرض تعليقه على الفوائد التي سيستفيد منها القطاع الخاص العربي، أشار أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، إلى أنّ "أدوات المنصة الاقتصادية الرقمية ستتولى دمج الشركات التجارية العربية بشكل أفضل في سوق معاملات الشركات (B2B) باستخدام البيانات الديناميكية وعالية الجودة والمصادق عليها".

وقال: "سيستفيد أعضاؤنا من مزيد من الشفافية بما يسمح لهم بالحد من المخاطر وتخفيف أعباء الامتثال التنظيمي. علما أنّه تمّ قبل فترة اعتماد القواعد الارشادية العشر للاقتصاد الرقمي، من قبل اتحاد الغرف العربية، واتحاد المصارف العربية، والشبكة الدولية للشركات الصغيرة والمتوسطة، والتحالف العالمي للوجستيات الفعالة".

ولفت حنفي إلى "اهميّة الخطوة التي ستؤدي في نهاية المطاف إلى إنشاء فهرس رقمي عبر الإنترنت للسلع والخدمات على

الصعيدين العربي والعالمي، وتحسين مطابقة المشترين بالبائعين، وزيادة نسبة التحويل منذ لحظة رؤية المنتج أو الخدمة وصولاً إلى حيازتها، وتأمين التمويل الرقمي، وتوفير التأمين الرقمي، وتقديم أدوات لوجستية وعمليات رقمية للمعاملات التجارية".

وقال: "لا بد أن يشتمل الاقتصاد الرقمي على آلية عالمية لوضع النقاط تسمح لجميع المستخدمين بتقييم مخاطر الأداء بشكل موضوعي عند اتخاذ القرارات ذات الصلة بالأعمال."

وشدد على أنّ "الاقتصاد الرقمي الحقيقي يساهم بشكل سلس بدعم قطاعات التجارة والتمويل والتأمين والخدمات اللوجستية والعمليات المتكاملة، التي تمثل الركائز الرئيسية لسوق معاملات الشركات، وهي أم جميع القطاعات".

وفد عراقي

على صعيد آخر، استقبل أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، في مقر الاتحاد في بيروت، وفدا من اتحاد الغرف العراقية برئاسة رئيس غرفة واصل محمد ضيا حسين، وبحضور رئيس غرفة العمارة علاء ولي الشمري، وأمين عام اتحاد الغرف العراقية حامد الجبوري، ومديرة الغرف العربية والغرف المشتركة في اتحاد الغرف العربية هدى كشتان، والمستشارة الاقتصادية للاتحاد الدكتورة سارة الجزّار، ومسؤول الاعلام في الاتحاد محمّد مزهر.

وجرى خلال اللقاء، استعراض للأوضاع العامة في المنطقة العربية، وآفاق المرحلة المستقبلية في ظل استمرار تأثير جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي ولا سيّما الاقتصادات العربية. كما تناول اللقاء الدور الذي يمكن أن يلعبه اتحاد الغرف العراقية بصفته عضوا بارزا في اتحاد الغرف العربية في المرحلة القادمة.

وأكّد حنفي خلال اللقاء على "الدور المحوري للعراق"، مشيرا إلى "الدور الفعّال والبارز الذي يلعبه اتحاد الغرف العراقية بصفته عضوا في مجلس إدارة اتحاد الغرف العربية"، مؤكّدا أنّ "اتحاد

الغرف العراقية يعدّ من الاتحادات المؤسسة للاتحاد الذي تأسس في العام 1951، وهو على الرغم من كلّ الظروف التي واجهها ويواجهها العراق ظلّ على الدوام يقوم بدوره المؤثّر والفعّال، ونحن على يقين أنّه سيكون له دور أكبر في المرحلة المقبلة".

وقال: "نحن كاتحاد غرف عربية، بالشراكة والتعاون مع إخواننا في اتحاد الغرف العراقية، مهمّتنا أن نعمل على بناء جسور التواصل بين العراق وأشقائه في كافة الأقطار العربية، حتّى يعود العراق يلعب دوره الرائد كما كان في السابق".

وشدد على أنّ "العراق دولة محوريّة ويجب أن تظل كذلك، خصوصا لما تختزنه من حضارة ضاربة في جذور التاريخ، وثروات بشريّة وطبيعية ومالية، وهي مؤهّلة في ظل المتغيرات الحاصلة اليوم، أن تكون نقطة استراتيجية بحكم موقعها الجغرافي الاستراتيجي، في حركة التبادل التجاري بين البلدان العربية ومنها إلى باقي دول العالم".

من جهته نقل الوفد العراقي رسالة تهنئة من رئيس اتحاد الغرف العراقية عبد الرزاق الزهيري إلى الرئيس الجديد لاتحاد الغرف العربية سعادة الأستاذ محمد ثاني مرشد الرميثي، مقدّرا الجهود التي يقوم بها جهاز الأمانة العام لاتحاد الغرف العربية وعلى رأسه أمين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي، منوّها بكلامه حول الدور المحوري للعراق ودور اتحاد الغرف العراقية كعضو مؤثّر وفعّال داخل اتحاد الغرف العربية".

واستعرض الوفد للظروف التي يعيشها العراق، مشيرا إلى أنّ "العراق منذ عام 2014 يمر بظروف اقتصادية صعبة، حيث أدّت الحرب ضد تنظيم داعش الإرهابي إلى تدمير كبير في البنية التحتية للعراق، وقد جاءت جائحة كورونا لتزيد من هشاشة الوضع الاقتصادي، وهو ما يحتّم تضافر كافة الجهود العربية من أجل مساعدة العراق على النهوض مجددا، ليعود ليلعب دوره المحوري الذي لطالما لعبه على مدى العقود الماضية".

وقال: "يمتلك العراق موارد طبيعية هائلة وثروة بشرية، وأراضي زراعية خصبة، ومن هنا ندعو إلى رفع حجم الاستثمارات العربية في العراق وخصوصا في القطاع الزراعي، بما يمكنه أن يؤدي إلى تحقيق التكامل الغذائي العربي".

ولفت إلى أنّ "بدء العراق في تنفيذ مشروع "الفاو الكبير" سيحوّل العراق إلى محور نقل رئيسي باتجاه العالم، كونه يتكامل مع مشروع طريق الحرير الذي باشرت الصين بتنفيذه منذ العام 2013، وبالتالي لا بدّ على البلدان العربية أن تكون جزءا من هذا المشروع الحيوي ليس فقط للعراق بل معظم البلدان العربية".

لقاءات رسمية في روسيا

وكان أجرى أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال زيارته الرسمية إلى جمهورية روسيا الاتحادية، مباحثات هامة مع كبار المسؤولين الروس، كما شهدت الزيارة توقيع عدد من الاتفاقيات الثنائية بين الاتحاد وعدد من المنظمات الرسمية الروسية، والتي أهدف الى تعظيم التعاون بين البلدان العربية وروسيا في عدد من القطاعات الحيوية.

واجتمع حنفي مع نائب وزير الخارجية الروسي وممثل الرئيس فلاديمير بوتين الخاص الى منطقة الشرق الأوسط وأفريقيا السيد ميخائيل بوغدانوف، وقد تناول البحث سبل رفع مستوى التعاون الغربي الروسي في العديد من المجالات، ولا سيما في مجال الامن الغذائي، خصوصا في ظل جائحة "كورونا" التي أبرزت حاجة العالم العربي الى ضرورة تحصين أمنه الغذائي، وقد أبدى المسوول الروسي رغبة حقيقية واضحة من قبل روسيا بنقل خبراتها في هذا المجال الى العالم العربي.

وأشار حنفي خلال اللقاء، الى دور روسيا المؤثر والمحوري على مستوى العالم، لافتا الى عمق العلاقات التي تجمع روسيا مع كافة الدول العربية، حيث وقفت روسيا على مدى العقود الى جانب العالم العربي، مؤكدا أن "روسيا شريك اقتصادي هام للعالم العربي، تحتم المصالح العربية رفع مستوى التعاون الاقتصادي مع الجانب الروسي"، معتبرا أنه "على الرغم من حجم العلاقات الاقتصادية المهمة بين العالم العربي وروسيا، لكن الظروف الراهنة في ظل جائحة كورونا وما بعد كورونا تتطلب نقل العلاقة من التعاون التقليدي القائم على الاستيراد والتصدير الى علاقة استراتيجية، حيث يمكن للجانبين العربي والروسي التعاون في قطاعات استراتيجية في ظل الثورة الصناعية الرابعة التي عمادها اليوم الاقتصاد الرقمي الذي بات مفتاح التطور الاقتصادي".

وشهدت الزيارة توقيع اتفاق تعاون بين اتحاد الغرف العربية ومجلس الأعمال العربي الروسي بما يسمح للاتحاد بأن يكون له

مكتب تمثيلي في موسكو. ووصف حنفي الاتفاق بأنه هام جدا كونه يساعد على تعزيز التعاون المشترك.

كما وقع امين عام الاتحاد الدكتور خالد حنفي اتفاق تعاون مع رئيس مجلس الاعمال الروسي المصري عن الجانب الروسي ميخائيل اورلوف، تهدف بالدرجة الاولى الى رفع مستوى التعاون في مجال الامن الغذائي، عبر إنشاء مناطق لوجستيه في روسيا وكازاخستان والدول العربيه، بما يساعد في تعزيز سلاسل القيمة والتوريد والإمداد بين الدول العربية وجمهورية روسيا الاتحادية، وقد اقترح حنفي مرفأي طرابلس في لبنان ودمياط في جمهورية مصر العربية ليلعبا دورا محورا في هذا المجال.

كذلك تم توقيع اتفاقية تعاون مع الجانب الروسي في المجال البحثي، بما من شأنه تحقيق نقلة نوعية في هذا المجال، خصوصا وأن العالم العربي يولي اهتماما كبيرا في هذا الموضوع، في حين أن لروسيا خبرات واسعة في هذا الإطار.

الى ذلك، ألقى أمين عام اتحاد الغرف العربية الدكتور خالد حنفي كلمة في المؤتمر الذي نظمته "الوكالة الروسية للمبادرات الاستراتيجية"، والذي عقد تحت رعاية الرئيس الروسي فلاديمير بوتين، بعنوان: "الغذاء – نفط المستقبل".

وهدف المؤتمر الى ايجاد سبل تعاون استراتيجية بين روسيا والعالم العربي في مجال الامن الغذائي، باعتبار أن الامن الغذائي ليس فقط مواد غذائية واستهلاكية، بل سلسلة متكاملة قائمة على سلاسل التوريد عبر ربط الموانئ الاستراتيجية بعضها ببعض، بما من شأنه رفع مستوى التبادل التجاري والاقتصادي.

وأكد حنفي في كلمته أن "العالم العربي استطاع تجاوز أزمة كورونا فيما يخص الامن الغذائي، وذلك بسبب أن معظم الدول العربية كانت تمتلك فائضا في المخزون الغذائي المستورد، ولكن هذا الامر ليس حلا مستداما، باعتبار أن الحل المستدام يكون بتعزيز البلدان العربية قدراتها في القطاع الزراعي، حيث يمتلك العالم العربي باستثناء دول الخليج العربي مساحات زراعية شاسعة وخصبة، تتطلب كفاءة تكنولوجية تمتلكها روسيا، مما يتطلب تضافر الجهود المشتركة لتعزيز التعاون في هذا المجال".

التبادل التجاري العربي – الألماني ينخفض جرّاء "كورونا"

الاقتصاد الألماني ينكمش 5.1 في المئة في 2020

أظهر تقرير صادر عن غرفة التجارة والصناعة العربية – الألمانية، انخفاض مؤشر معهد الدراسات الاقتصادية في جامعة ميونخ ifo لمناخ الأعمال في شهر أكتوبر إلى 92.7 نقطة، بعد أن كان قد وصل إلى مستوى 93.2 نقطة خلال شهر سبتمبر. وهذا هو الانخفاض الأول بعد خمس زيادات متتالية. حيث تظهر الشركات الألمانية شكوكاً أكبر في التطورات الاقتصادية خلال الأشهر المقبلة، نظراً لتزايد عدد الإصابات بعدوى كورونا وتزايد المخاوف من تأثيرات ذلك على الاقتصاد الألماني. وعلى النقيض من ذلك، قيمت الشركات وضعها الحالي بشكل أفضل إلى حد ما مما كان عليه في الشهر السابق.

في قطاع الصناعة، عاد مؤشر مناخ الأعمال إلى المنطقة الإيجابية للمرة الأولى منذ يونيو 2019، حيث اظهرت عدد أكبر من الشركات بشكل ملحوظ رضى عن وضع أعمالهم الحالي، وإمكانية رفع طاقتها الإنتاجية من 75.3 إلى 79.8 في المئة. ومع ذلك، فإن التفاؤل الذي ظهر مؤخراً فيما يتعلق بالأشهر المقبلة قد تعرض لانتكاسة ملحوظة.

أما في قطاع الخدمات، فقد تدهور مناخ الأعمال بشكل ملحوظ. حيث كانت الشركات العاملة في القطاع أقل رضا عن وضعها الحالي. بالإضافة إلى ذلك، اختفى تفاؤل الأشهر الماضية بخصوص توقعات الاعمال خلال الأشهر القادمة. اما في تجارة التجزئة، فقد انخفض مؤشر مناخ الأعمال بشكل طفيف. وفي حين كان تجار التجزئة أكثر تشاؤمًا بشكل ملحوظ بشأن الأشهر المقبلة، إلا أنهم كانوا أكثر رضى عن الأعمال الجارية. في صناعة البناء، توقف الاتجاه التصاعدي في مناخ الأعمال لأول مرة، بعد ان قامت الشركات بتصحيح تقييماتها الجيدة للوضع الحالي بشكل تنازلي. بالإضافة الى ان توقعات شركات القطاع للأعمال خلال الفترة القادمة كانت أيضًا أكثر تشاؤماً.

من جهة أخرى وبحسب تقرير الخريف للحكومة الاتحادية عن التطورات الاقتصادية في ألمانيا والذي قدمه وزير الاقتصاد والطاقة بيتر ألتماير، تتوقع الحكومة الألمانية تراجع الناتج المحلي الإجمالي للعام 2020 بنسبة 5,5 في المئة. وتعود هذه التوقعات إلى الركود التاريخي الذي أصاب الاقتصاد في النصف الأول من العام بسبب

جائحة كورونا والإجراءات الاقتصادية من تباعد اجتماعي واغلاق للنشاط الاقتصادي التي تبعته. وعلى الرغم من الانتعاش القوي للاقتصاد عقب تخفيف هذه الإجراءات، تباطأ هذا الانتعاش بعد ذلك، لكنه استمر بدعم من التدابير الاقتصادية المكثفة من قبل الحكومة الاتحادية. وفي هذا السياق اظهر تقرير لمكتب الإحصاء الاتحادي (Destatis) ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث من عام 2020 بنسبة 8,2 في المئة مقارنة بالربع الثاني من العام الجاري بعد ان سجل تراجعاً في الربع الأول بواقع 2,2 في المئة والربع الثاني بواقع 10,1 في المئة. وأتى هذا النمو مدفوعا بارتفاع الإنفاق الاستهلاكي الخاص وزيادة الاستثمار في المعدات والارتفاع في الصادرات. الا انه، ومع هذا النمو الكبير، الا ان معدل الناتج المحلي الإجمالي في الربع الثالث لهذا العام يضل اقل بنسبة 4,1 في المئة مقارنة بالربع الثالث من العام 2019.

في غضون ذلك أظهر تقرير الخريف للتطورات الاقتصادية، الذي أعدته وزارة الاقتصاد الاتحادية، بأن المؤشرات الرئيسية الحالية ترجّح أن عملية تعافي الاقتصاد سوف تستمر عند مستوى منخفض خلال فصل الشتاء على الرغم من زيادة عدد الإصابات بفيروس كورونا. حيث يعتمد الانتعاش الاقتصادي على تطور معدلات الإصابة. في جانب اخر تتوقع الحكومة الاتحادية أن يرتفع الناتج المحلي الإجمالي في العام المقبل 2021م بنسبة 4.4 في المئة. أما العام 2022 فيتوقع ان يسجل نموا بنسبة 2.5 في المئة. وبناءً على ذلك فانة يتوقع استعادة الوضع الاقتصادي ما قبل ازمة كورونا في نهاية العام 2021م أو بداية العام 2022.

من جهته توقع مجلس حكماء الاقتصاد الألماني أن ينكمش الاقتصاد في العام 2020 بنسبة 5,1 في المئة فقط على الرغم كذلك من الاغلاق الجزئي الذي أعلنته الحكومة الاتحادية. وتأتي تقديرات حكماء الاقتصاد أكثر تفاؤلاً من تقديرات الحكومة اعتمادا على ان الاقتصاد تعافي بقوة خلال فترة الصيف، بينما ينعكس الوضع بالنسبة لتقديرات النمو الاقتصادي في العام القادم 2021م حيث يقدر حكماء الاقتصاد نسبة النمو المتوقعة بنحو 3,7 في المئة فقط.

كما تشير تقديرات الحكماء الى أن إغلاق المطاعم وحظر الأحداث الثقافية والرياضية في شهر نوفمبر سيكون لهما عواقب اقتصادية طفيفة نسبياً. وذلك لأن القطاعات المتأثرة لا تمثل جزء كبيرا من حجم الاقتصاد الكلي.

سوق العمل

وفقا لتقرير الغرفة العربية – الألمانية انخفض معدل البطالة في ألمانيا في أكتوبر. وذلك بعد أن انتعش سوق العمل مع بداية فصل الخريف وانتهاء موسم العطلات الصيفية، حيث تراجع عدد العاطلين عن العمل في شهر أكتوبر بنحو 87 ألف شخص مقارنة بشهر سبتمبر السابق ليصل اجمالي عدد العاطلين الى 2,760 مليون شخص تقريباً، والذي تبعة بالتالي انخفاض معدل البطالة بنحو 0,2 نقطة مئوية ليصل معدل البطالة في ألمانيا الى نسبة 6 في المئة. وعلى الرغم من هذا التحسن الكبير في سوق العمل الا ان عدد العاطلين خلال هذه الفترة يظل أكبر من عددهم بالمقارنة بنفس الفترة من العام الماضي بحوالي 556 ألف شخص كما ان معدل البطالة يضل هو أيضا اعلى بنحو 1,2 نقطة مئوية بالمقارنة بما تم تسجيله في شهر أكتوبر من العام 2019. وتم تسجيل 602 ألف وظيفة شاغرة لدى مكتب العمل الاتحادي في أكتوبر وهو العدد الأكثر بحوالي 17 ألف وظيفة بالمقارنة بالشهر السابق ولكنه اقل بنحو 162 ألف وظيفة بالمقارنة بنفس الشهر من العام السابق.

وفيما يتعلق ببرنامج العمل بدوام جزئي الذي تدعمه الحكومة الاتحادية ويستهدف حماية الوظائف ومنع تسريح الموظفين عبر دفع تعويضات عن الرواتب، فقد بلغ عدد المسجلين الجدد خلال الفترة من الاول وحتى 25 من أكتوبر نحو 96 ألف شخص وهو تقريبا نفس عدد المسجلين في شهر سبتمبر. وبحسب بيانات معهد الأبحاث الاقتصادية التابع لجامعة ميونخ ifo فقد تراجع عدد المستفيدين من برنامج العمل بدوام جزئي من 3,733 مليون موظف في شهر سبتمبر وبنسبة 11,2 في المئة من اجمالي عدد العاملين المشمولين بالضمان الاجتماعي في ألمانيا، الى 3,286 مليون موظف في شهر أكتوبر وبنسبة 9,8 في المئة من اجمالي الموظفين.

وفي جانب أكثر القطاعات الاقتصادية تضررا من أزمة كورونا من حيث خسارة الوظائف وأماكن العمل، اظهر تقرير لمكتب الاحصاء الاتحادي أن قطاع الخدمات سجل أكبر انخفاض، حيث ومع نهاية الربع الثالث من العام 2020 وبالمقارنة مع نهاية الربع الثالث من العام 2019، تراجع اجمالي عدد العاملين في القطاعات الخدمية بنحو 419 ألف شخص. وقد تم تسجيل أكبر خسائر

للوظائف في قطاع التجارة والنقل والضيافة والذي خسر ما يقرب من 260 ألف وظيفة، ويليه قطاع مقدمي خدمات الشركات، والتي تضم أيضًا شركات تعيين وتأجير العمالة والتي فقدت 190 ألف وظيفة، كما انخفض عدد الأشخاص العاملين في الخدمات الأخرى بحوالي 90 ألف شخص. بينما استمر الاتجاه التنازلي الذي كان موجوداً لسنوات بين مقدمي الخدمات المالية والتأمينية والذين فقدوا 14 ألف وظيفة. في المقابل، تم تسجيل مكاسب التوظيف في مقدمي الخدمات العامة مثل التعليم والصحة والذي ارتفع عدد الموظفين في هذا المجال بما يقرب من 129 ألف شخص وكذلك في قطاع المعلومات والاتصالات الذي زادت عدد الوظائف في اطارة بنحو 10 ألاف وظيفة.

في الصناعة التحويلية (باستثناء قطاع البناء)، استمر الانخفاض في عدد العاملين بمعدل متزايد بالربع الثالث من عام 2020م مقارنة بالعام السابق، حيث تراجع عدد العاملين في هذا القطاع بـ 236 ألف شخص. اما في صناعة البناء، فقد استمر تحقيق مكاسب التوظيف، حيث ارتفع عدد الوظائف بنحو 21 ألف وظيفة. وفي قطاعات الزراعة والحراجة وصيد الأسماك، انخفض عدد الأشخاص العاملين بمقدار 20 ألف شخص.

وبالإضافة الى الانخفاض في عدد الموظفين انخفض أيضا عدد أصحاب الأعمال الحرة والعاملين لحسابهم الخاص في الربع الثالث 2020م بالمقارنة بالربع الثالث 2019م بحوالي 168 ألف شخص ليصل مجموعهم الى 3,98 مليون شخص.

مخاطر ازمة كورونا على البنوك الألمانية والأوروبية

أظهرت دراسة موسعة عن أضرار ازمة كورونا على قطاع البنوك ومؤسسات التمويل المالي الأوروبية ان البنوك الأوروبية لا تزال "مستقرة في بيئة السوق الصعبة"، حيث انه وفي نهاية الربع الثاني من عام 2020م، كان لدى 36 بنكاً من أكبر البنوك الأوروبية حوالي 317 مليار يورو في شكل قروض معدومة في ميزانياتها العمومية. ويعد هذا المبلغ أكبر من حجم القروض المعدومة المسجلة قبل عام ولكنه أيضًا أقل من الديون المعدومة التي تم تسجيلها عام 2009 في ذروة الازمة المالية العالمية والتي بلغت 444 مليار يورو. ومع ذلك لا تعد هذه النتيجة النهائية لأضرار الازمة حيث أن العواقب النهائية لأزمة كورونا لا يمكن تقييمها حتى الآن بسبب تدخل الدول الأوروبية وتقديمها مساعدات كبيرة لدعم الاقتصاد.

لقد أصابت جائحة كورونا المؤسسات المالية الأوروبية في

مرحلة صعبة بالفعل. حيث كانت هوامش الربح تحت ضغط مستمر بالفعل قبل تفشي الفيروس، وهو الامر الذي يفاقم الآن الوضع في خضم التغيير الهيكلي الجاري في قطاع البنوك الأوروبي والذي ينطبق بشكل خاص على البنوك الألمانية، التي يتخلف أدائها بشكل كبير عن متوسط أداء البنوك الأوروبية. خصوصا عندما يتعلق الأمر بنماذج الأعمال المستدامة، كما ان البنوك الألمانية تحقق دخلًا وأرباحًا أقل بالنسبة لكل عميل مقارنةً بمنافسيها الأوروبيين. ومن اجل الوصول الى المتوسط الأوروبي على بنوك ألمانيا زيادة دخلها بنسبة خمسة في المئة وخفض تكاليفها بنسبة 20 في المئة.

إلى جانب ذلك تزداد المخاوف من العواقب اللاحقة لأزمة كورونا بالنسبة للقطاع المصرفي في ألمانيا حيث أظهر تقرير الاستقرار المالي الذي صدر عن البنك المركزي الألماني من أن عدد حالات إفلاس الشركات قد يرتفع إلى 6000 حالة كل ربع في النصف الأول من العام 2021، وهو ما سيمثل أكثر بنسبة 20 في المئة مقارنة بنفس الفترة من العام 2019. ووفقًا لتقديرات البنك المركزي الأوروبي، وفي حالة الازدياد القياسي في حالات الإفلاس، قد ترتفع القروض المعدومة في الميزانيات العمومية للبنوك الأوروبية إلى 1.4 تريليون يورو. وهو الرقم الذي يتجاوز بكثير قيمة الديون المعدومة خلال الازمة المالية العالمية 2008–2009.

في المتوسط ، انخفض العائد على حقوق الملكية بمقدار 4.4 نقطة مئوية أو ما يعادل 70 في المئة في النصف الأول من عام 2020 مقارنة بالعام الذي سبق. وعلى الرغم من تضخم الأصول الإجمالية للبنوك بشكل كبير في أزمة كورونا، بسبب ارتفاع الإقراض ولأن المؤسسات المالية كانت مشبعة بالسيولة التي مدتها بها البنوك المركزية، فإن تقلص الأرباح هو المسؤول الأول عن انهيار الربحية. حيث انخفضت الأرباح قبل الضرائب بمعدل 68 في المئة في النصف الأول من العام مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. كما عانت البنوك البريطانية خلال النصف الأول من العام من انخفاض في الربحية بنسبة 50 في المئة تقريبًا. اما في ألمانيا فقد انخفض معدل العائد إلى 0.5 في المئة فقط. ويتوقع الخبراء الماليون متوسط عائد للعام بأكمله يبلغ حوالي 2 في المئة لصناعة التمويل المالي الأوروبية بأكملها و1.1 في المئة للبنوك والمؤسسات المالية الألمانية.

ازدهار اقتصاد البيئة (الرأسمالية الإيكولوجية)

تمارس السياسة والمجتمع في ألمانيا وأوروبا وكثير من دول العالم ضغوطًا متزايدة من اجل اتباع إجراءات أفضل وأكثر تقدما في مجال حماية المناخ، وهو الامر الذي تستجيب له الشركات بشكل متزايد وخصوصا الشركات التي لا تعد تقليديا متحمسة لسياسات واهداف حماية المناخ. فعلى سبيل المثال، أصبحت شركات النفط ترى نهاية عصر الوقود الأحفوري، كما وضعت شركات الصلب أهدافها المناخية الخاصة، وقامت شركات انتاج الكهرباء بتغييرات جوهرية على مصادر انتاج الطاقة بعد قرار التخلص التدريجي من الفحم كمصدر للطاقة. كل هذه التغيرات التي لم يكن تصور حدوثها منذ عشر سنوات أصبحت اليوم حقيقة واقعة. وللمرة الأولى أصبح لما يسمي "بالاقتصاد الأخضر" او الرأسمالية الإيكولوجية فرصة جيدة للنجاح. حيث ان المزيد والمزيد من الشركات تضع لنفسها أهدافًا مناخية، وتقوم باستثمارات خضراء تقدر بالمليارات وتعيد ترتيب أولوياتها. لقد اثبتت التجربة ومنذ وقت طويل أن الاقتصاد وحماية البيئة لا يجب أن يكونا متعارضين. من أكثر المجالات التي تشهد تحولا نحو توظيف واستخدام تقنيات حماية البيئة هو قطاع انتاج الطاقة الكهربائية حيث، وبحسب تقرير صادر عن مؤسسة Bloomberg New Energy Finance ومدرسة فرانكفورت للتمويل، تم خلال العام الماضي 2019 استثمار 282,2 مليار دولار تقريبا في الطاقات المتجددة في جميع أنحاء العالم. وعلى الرغم من أن هذا المبلغ يمثل زيادة بنسبة 1 في المئة فقط بالمقارنة باستثمارات العام 2018 الا ان حجم الزيادة في حجم الطاقة المنتجة كبير حيث ارتفعت الطاقة المنتجة عبر مصادر الطاقة المتجددة الصديقة للبيئة في العام 2019م الى 184 جيجاوات بزيادة بنحو 20 جيجا وات او ما نسبته 12 في المئة مقارنة بالطاقة المنتجة في العام 2018م. وهذا الحجم من الطاقة يساوي انتاج 74 محطة متوسطة الحجم لتوليد الكهرباء بواسطة الفحم.

لقد تحول حماية البيئة الى استراتيجية للعديد من الشركات لتطوير اعمالها في ألمانيا وفي أوروبا انعكس على حجم الاستثمارات في تقنيات حماية البيئة وخفض انبعاثات الغازات الضارة حيث استثمرت الشركات الألمانية في العام 2019 ما يزيد عن 44,4 مليار يورو في تطوير هذه التقنيات وهو ما يساوي 36

في المئة من اجمالي الاستثمارات في هذا المجال في أوروبا وهو ما يضعها في الطليعة لتأتي الشركات الاسبانية في المركز الثاني وباستثمارات بقيمة 37,9 مليار يورو وبنسبة 31 في المئة من اجمالي الاستثمارات الأوروبية، في المركز الثالث أتت الشركات الإيطالية بمبلغ 24,3 مليار يورو وبنسبة 20 في المئة، وجاءت الشركات الفرنسية في المركز الرابع باستثمارات بقيمة 6 مليار يورو وبنسبة 5 في المئة ومن ثم الدنمارك بمبلغ 4,5 مليار يورو وبنسبة 4 في المئة من اجمالي الاستثمارات الأوروبية في تقنيات حماية البيئة والمناخ.

وتزداد أهمية تقنيات البيئة بالنظر الى حقيقة ان تجاوز عملية "الاحترار" وارتفاع درجة حرارة المناخ بأكثر من 1,5 درجة مئوية يهدد بحدوث موجات من الجفاف والفيضانات والعواصف والتي لن تصيب الأفراد فقط ولكنها ستصيب الاقتصاد أيضا. فوفقًا لدراسة أجراها مشروع الكشف عن الكربون (CDP)، وهي منظمة مستقلة تحتفظ بواحدة من أكبر قواعد البيانات المتعلقة بمخاطر تغيرات المناخ على الشركات، فإن 215 شركة من بين أكبر 500 شركة في العالم تضع المخاطر التي يشكلها تغير المناخ ضمن حساباتها وتقدر الخسائر المحتملة بحوالي ترليون دولار. لهذا فان إدراك أهمية حماية البيئة تتجاوز القطاعات الاقتصادية التقليدية لتصل الى قطاعات كثيرة ومتنوعة منها قطاع صناعة السيارات والذي أصبح التحول نحو انتاج السيارات الكهربائية وإيقاف انتاج سيارات محركات الاحتراق الذاتي مجرد مسالة وقت، وكذلك صناعة الاسمنت التي تتحمل المسؤولية عن نحو 8 في المئة من انبعاثات الغازات العادمة في العالم والتي تسعى الان الى تبني وتطوير تقنيات حماية البيئة.

التبادل التجاري العربي الألماني

بلغ حجم التبادل التجاري العربي الألماني خلال الفترة من يناير (كانون الثاني) إلى سبتمبر (أيلول) عام 2020 ما قيمته (25,6) مليار يورو، مسجلاً انخفاضا بنسبة (19,8–) في المئة مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي 2019، حيث انخفضت قيمة الصادرات الألمانية إلى الدول العربية خلال هذه الفترة بنسبة (– 11,3) في المئة لتصل قيمتها الى (19,7) مليار يورو، كما انخفضت قيمة الواردات الألمانية من الدول العربية بنسبة (– 39,3) في المئة ووصلت قيمتها إلى (5,9) مليار يورو.

وتصدّرت المملكة العربية السعودية قائمة مستوردي السلع الألمانية من الدول العربية (4483 مليون يورو)، تليها دولة الإمارات العربية المتحدة (4353,3 مليون يورو)، فجمهورية مصر العربية (2873,4 مليون يورو)، في حين تصدّرت الجمهورية التونسية قائمة الدول العربية المصدّرة إلى ألمانيا (1213,6 مليون يورو).

التبادل التجاري بين ألمانيا والدول العربية يناير - سبتمبر 2020م

مقارنة بالفترة نفسها من عام 2019م (مليون يورو)

البلد	الواردات الألمانية			الصادرات الألمانية		
	يناير - سبتمبر 2020م	يناير - سبتمبر 2019م	التغيير%	يناير - سبتمبر 2020م	يناير - سبتمبر 2019م	التغيير%
الأردن	24	25.8	-6.98	468.5	578.3	-
الإمارات	497.4	846.8	-41.26	4353.3	5891.5	-
البحرين	92	71.6	28.49	416.8	256.6	62.43
تونس	1213.6	1429.6	-15.11	881.3	1091.7	-
الجزائر	500	519.2	-3.70	1137.3	1519.3	-
جيبوتي	1.1	0.2	450.00	11.9	12.7	-6.30
السعودية	649.5	863.5	-24.78	4483	4099.5	9.35
السودان	10.9	10.2	6.86	136.5	128.7	6.06
سوريا	11.2	10.9	2.75	45.7	70.5	-
الصومال	1.4	2.4	-41.67	21.1	23	-8.26
العراق	246.2	451.1	-45.42	632.5	728	-
عمان	23.7	31.5	-24.76	544.9	606.5	-
فلسطين	2.6	1.2	116.67	58.2	58.7	-0.85
قطر	186.4	251.5	-25.88	840.4	1047.1	-
جزر القمر	4.3	6.1	-29.51	0.7	0.6	16.67
الكويت	26.9	73	-63.15	735	930.7	-
لبنان	38.6	30.6	26.14	398.6	530.4	-
ليبيا	534.8	2798	-80.89	277.5	328	-
مصر	809.8	1112.6	-27.22	2873.4	2662	7.94
المغرب	982.8	1092.6	-10.05	1354.1	1619	-
موريتانيا	37.9	69.5	-45.47	43.6	51.6	-
اليمن	9.1	29.5	-69.15	65.7	68.1	-3.52
المجموع	5904,2	9727,4	-39,30	19780	22302,5	-

• المصدر: مركز الإحصاء الاتحادي، فيزبادن

الملتقى العربي – الألماني ينعقد في ظروف استثنائية
العلاقات الاقتصادية عميقة الجذور ومستقرة ومليئة بالفرص

أكّد رئيس غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية، الوزير الاتحادي السابق بيتر رامزور، خلال افتتاح أعمال الملتقى الاقتصادي العربي الألماني الثالث والعشرين، الذي عقد خلال الفترة من 26 إلى 28 أكتوبر (تشرين الأول) 2020، أنّه "على الرغم من جائحة كورونا والتي فرضت أن يكون جزء من فعاليات الملتقى رقميا هذا العام، إلا أن الاهتمام الرسمي واهتمام رجال الاعمال بالمشاركة في فعاليات الملتقى استمر كدلالة على الأهمية التي بات يمثلها هذا الملتقى، كمنصة رئيسية لعلاقات الأعمال العربية الألمانية".

وشدد على أنّ "العدد الكبير من صانعي القرار والخبراء وممثلي الشركات رفيعي المستوى الذين قرروا المشاركة في الملتقى على الرغم من قيود السفر الحالية والتحديات الشخصية يدل على أن غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية تقدم خدمة هامة في دعم العلاقات الاقتصادية والتعاون بين الشركات على كلا الجانبين".

وأوضح رامزور أنّه "مع ما يقرب من 400 مليون شخص، يعد العالم العربي موقعًا واعدًا للأعمال والاستثمارات الألمانية، حيث لا تزال إمكانات التعاون عالية في كل قطاع تقريبًا، لا سيما في مجالات التصنيع والرقمنة والذكاء الاصطناعي والرعاية الصحية والتنمية الحضرية والخدمات اللوجستية وكذلك الطاقات المتجددة".

ألتماير

وزير الاقتصاد والطاقة الاتحادي بيتر ألتماير وفي كلمته في الحفل الافتتاحي للملتقى، قدم شكره إلى غرفة التجارة والصناعة العربية الألمانية على جهودها في تعزيز العلاقات الاقتصادية

العربية الألمانية، معبرا عن سعادته بانعقاد الملتقى وإمكانية الجمع بين الشركاء من الجانبين حتى خلال الظروف الحالية وأزمة كورونا، مؤكدا على الافاق الواسعة للتعاون العربي الألماني في المجالات المختلفة واهتمام الشركات الألمانية في تكثيف علاقتها واعمالها في العالم العربي.

الوزير ألتماير ركز أيضا في كلمته على الأهداف المرجوة من سياسة حماية المناخ وكذلك الطاقات المتجددة، معتبرا أنّ التعاون بين المانيا والدول العربية في مجال تقنية الهيدروجين "هو المفتاح الذي يمكن أن يساعد في مد الجسور بين الطاقات المتجددة والطاقة الأحفورية الحالية، حيث تتوافر في البلدان العربية كميات غير محدودة من أشعة الشمس والرياح. بما يعطي مجالا لبناء وتحديث البنية التحتية الأساسية والذي سيقدم نموذجا للعمل والتعاون المشترك بين الشركات الألمانية والعربية".

كما أكدَّ الوزير ألتماير على عمق العلاقات المتميزة مع المملكة العربية السعودية وأثنى على رئاستها لمجموعة العشرين.

الجدعان

وزير المالية في المملكة العربية السعودية محمد بن عبد الله الجدعان، قدم خلال كلمته أمام الملتقى شكره للغرفة على اختيار المملكة العربية السعودية شريكاً للملتقى لهذا العام.

وأكد الجدعان أنّ العام 2020 هو العام الأكثر تحديًا حيث واجهت معظم الدول تحديات في مجال الصحة والاقتصاد، معتبراً أنه بالإمكان مساعدة بعضنا البعض بطرق متعددة وفي قطاعات مختلفة، حيث معظم هذه القطاعات هي محور الملتقى مثل التجارة وسياسة الرقمنة وانتقال الطاقة في العالم العربي.

وتحدث الوزير الجدعان عن استجابة مجموعة دول العشرين، التي تتولى رئاستها لهذا العام المملكة العربية السعودية، لجائحة كورونا وعملها على تقليل الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن هذه الجائحة، حيث قدمت المجموعة 21 مليار دولار امريكي إلى أفقر 23 دولة مؤهلة لتمكينها من مكافحة الجائحة. كما علقت مجموعة العشرين خدمة الديون لـ 73 دولة وبقيمة 14 مليار دولار أمريكي، لمساعدتها على مكافحة فيروس كورونا وتعزيز الاقتصاد وأنظمة الرعاية الصحية.

وتناول وزير المالية في المملكة العربية السعودية، برنامج "رؤية 2030" للتطوير الاقتصادي والذي يتضمن عدة برامج منها برامج التنويع الاقتصادي وبرنامج الخصخصة وزيادة الاستثمار وتطوير العديد من القطاعات الاقتصادية مثل السياحة، الطاقة والطاقة المتجددة، البتروكيماويات، البنية التحتية للرعاية الصحية، التعدين، الذكاء الاصطناعي، البنية التحتية، النقل، الخدمات اللوجستية والمالية. بالإضافة الى تعزيز دور المرأة وكذلك مشاريع المدن الذكية مثل مشروع مدينة "نيوم" على ساحل البحر الأحمر.

كما أشاد الوزير الجدعان بالعلاقات الألمانية السعودية التي جرى العام الماضي الاحتفال بالذكرى التسعين لها.

أديب

بدور قدّم سفير الجمهورية اللبنانية في ألمانيا وعميد السلك الدبلوماسي العربي الدكتور مصطفى أديب شكرا إلى الغرفة على تنظيم الملتقى والمستمر منذ أكثر من عشرين عاما، لافتا إلى أنّه "على الرغم من القيود التي فرضها فيروس كورونا هذا العام، لكن مع ذلك فإن الحضور للعديد من صانعي القرار رفيعي المستوى من السياسة والاقتصاد والدبلوماسية والمجتمع يُظهر الدليل على الأهمية غير المحدودة لهذا الملتقى والعمل المتميز للغرفة".

أضاف: "ندرك جميعًا التحديات العالمية الحالية، وخاصة في منطقتنا. هذه التحديات ضخمة، لكننا نعتقد حقًا أن هناك أيضًا فرصًا هائلة لكلا الجانبين من خلال التعاون الاقتصادي والشراكة المتوازنة. لقد استجابت الدول العربية لجائحة كوفيد 19- بإجراءات سريعة وصارمة كان لها بدورها تأثير على النشاط الاقتصادي المحلي. كما أدى الانخفاض الحاد في أسعار النفط، وكذلك خفض الإنتاج في البلدان المصدرة للنفط، واضطراب التجارة والسياحة، إلى مزيد من التحديات. وعلى الرغم من ذلك تواصل غالبية الاقتصادات العربية بنجاح اتخاذ المزيد من الخطوات لتنويع اقتصاداتها. كما تساهم المعرفة والاستثمارات للشركات الألمانية في هذا التطور. حيث تتمتع هذه الشركات بسمعة طيبة للغاية في الدول العربية ويعد وجودها هناك محل تقدير كبير".

وأكد عميد السلك الدبلوماسي العربي في ألمانيا، أنّ "تنويع الاقتصادات العربية أمر حيوي، ولكن لا تزال هناك تحديات بناء الاستدامة البيئية والاجتماعية"، معتبرا أنّ "ألمانيا وبفضل صناعتها المتقدمة وتقنيتها المعروفة ونظامها التعليمي المزدوج، يمكن أن

تكون نموذجًا يحتذى به. ولهذا يجب العمل على تكثيف العلاقات الاقتصادية طويلة الأمد بين الشركات الألمانية والعربية من أجل توفير فرص المنفعة المتبادلة".

الجفالي

أما رئيس شركة الجفالي وإخوانه في المملكة العربية السعودية ورئيس مجلس الأعمال السعودي الألماني الشيخ خالد الجفالي، فاعتبر في كلمة أمام الجلسة الافتتاحية للملتقى، أننا "نعيش في مرحلة غير مسبوقة بسبب آثار جائحة كورونا، حيث التحديات لا تقتصر على ذلك، إذ أنّ تراجع أسعار النفط أيضا يمثل تحديا اضافياً"، مشددا في هذا السياق أنّ "برنامج التطوير الاقتصادي "رؤية 2030" يمثل تحولا هائلا في المملكة بعيدا عن الاعتماد على النفط والتركيز على قطاعات اقتصادية مختلفة منها قطاع الطاقة المتجددة وكذلك السياحة التي تمتلك المملكة إمكانيات كبيرة فيها من مواقع تاريخية وجبال وسواحل بالإضافة الى المدن الكبيرة ومناخ الاعمال الجيد".

وأشاد الجفالي بالعلاقات الاقتصادية السعودية الألمانية، معتبرا أن التعاون بين الشركات الألمانية والسعودية والشراكات بينهما هي نماذج موجودة منذ أكثر من 70 عاماً.

المخلافي

من ناحيته رأى الأمين العام للغرفة العربية – الألمانية، عبد العزيز المخلافي، أنّ "العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية تعدّ عميقة الجذور ومستقرة ومليئة بالفرص".

وقال: "في حين أن جائحة كورونا قد وضعت جميع البلدان في جميع أنحاء العالم، أمام تحديات غير مسبوقة، فإنها فتحت أيضا وفي نفس الوقت مجالات أخرى قابلة للتطوير. حيث تمتلك العديد من الدول العربية مشاريع اقتصادية وتنموية طموحة تسعى لإنجازها خلال السنوات القادمة، وهو ما يعني في المقابل الفرص الواعدة لإمكانيات التعاون الألماني العربي في العديد من المجالات، سواء كان ذلك في قطاع صناعة السيارات أو قطاع الأغذية، وكذلك أيضًا في مجال الرقمنة والثورة الصناعية الرابعة والطاقات

المتجددة. وهي الموضوعات التي تم مناقشتها في الملتقى في ست جلسات متخصصة وجلسة نقاش عامة موسعة".

جلسات العمل

تضمّن الملتقى عدة جلسات عمل شملت المواضيع التالية: "رؤى وفرص في زمن الأزمة – تركيز جديد في علاقات التعاون العربي الألماني"، "الرقمنة والذكاء الاصطناعي وتحول المجتمعات"، "التنقل: النقل والخدمات اللوجستية"، "الجيل القادم: البنية التحتية الحضرية"، "التمويل والاستثمار ونقل المعرفة"، "الطاقة والتعدين وصناعة البتروكيماويات"، هذا بالإضافة إلى جلسة نقاش عامة مع عدد من السفراء العرب والألمان بعنوان: "أوقات التحديات هي أيضًا أوقات الفرص، آفاق العلاقات الاقتصادية العربية الألمانية".

واعتبر أمين عام اتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، في كلمته في جلسة العمل الخامسة، التي عقدت بعنوان: "التمويل والاستثمار ونقل المعرفة"، أنّ "النظام العالمي يواجه اليوم عاصفة غير مسبوقة، جرّاء جائحة كورونا، وتنامي القومية الاقتصادية والتوترات التجارية"، لافتا إلى أنّ "التوقعات تظهر انخفاضًا حادًا في الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي عامي 2020 و2021، إلى مستوى يقل بنحو 40٪ عن عام 2019 الذي بلغ 1.54 تريليون دولار أمريكي، في حين من المتوقّع أن تشهد جميع دول العالم معدلات نمو سلبية في الاستثمار الأجنبي المباشر قبل الانتعاش في عام 2022".

وأكّد حنفي أنّ "كل شيء ما يزال غير واضح حيث على الرغم من بعض المؤشرات الإيجابية لكت تبقى التوقعات غير مؤكدة إلى حد كبير، نظرا لأنّ الآفاق تعتمد على مدة الأزمة الصحية وفعالية التدخلات السياسية للتخفيف من الآثار الاقتصادية للجائحة".

ورأى حنفي أنّ "الثورة الصناعية الرابعة تمثل مستقبل مجتمعنا، حيث تبرز كركيزة أساسية في المعركة العالمية ضد COVID-19 ، حيث يمكن الاستفادة من هذه الثورة في تسهيل حركة السلع والخدمات عبر الحدود، وتضييق الفجوة الرقمية، وتعظيم دور الشركات الصغيرة والمتوسطة".

وقال: "تعمل الثورة الرقمية على تغيير محركات الاستثمار التقليدية ومحددات نقل المعرفة من خلال 3 اتجاهات تقنية رئيسية: أتمتة الروبوتات، ورقمنة سلسلة التوريد، والتصنيع الإضافي".

وأوضح أنّ "المنطقة العربية تعدّ مستورداً ومستهلكاً صافياً للتكنولوجيا الرقمية"، معتبرا أنّه "هناك فرص كبيرة لإقامة شراكات استثمارية ألمانية عربية ضخمة في ظل الثورة الصناعية الرابعة"، مؤكّدا أنّ "التأثير المتوقع للتحول الرقمي على اقتصاد العالم العربي كبير للغاية، إذ بحلول عام 2030 من المتوقع أن تزيد حصة الاقتصاد الرقمي في نمو الناتج المحلي الإجمالي في العالم العربي عن 30 في المئة، مما يدعم نمو وخلق ملايين الوظائف والأعمال الجديدة بشكل مباشر وغير مباشر".

واعتبر حنفي أنّ "الاستثمار في الاقتصاد الأخضر والاقتصاد الأزرق، وكذلك في البنية التحتية، من شأنه المساهمة في تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، موضحا أنّ "التعاون العربي الألماني على صعيد الاستثمار في النقل البحري له أهمية حيوية".

وكشف عن أنّ أكثر من ثلث مخزون الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي موجود في الخدمات المالية، ومعظمه في التقنيات الرقمية، بما في ذلك بوابات الدفع الجديدة، والخدمات باستخدام تقنية block chain والذكاء المستند إلى البيانات الضخمة.

ودعا حنفي إلى "ضرورة اغتنام الفرص، حيث اليوم هناك فرصا واعدة للغرف التجارية في ألمانيا والدول العربية وكذلك للشركات ورجال الأعمال، لاستغلال الظروف الراهنة بشكل إيجابي، وتوظيف رؤوس الأموال في فرص عمل مجزية"، مؤكّدا أنّ "للتحول الرقمي الحالي آثار مهمة على استراتيجيات الاستثمار المستقبلية التي تحتاج إلى تسهيل عمل المستثمرين الرقميين وخلق أشكال جديدة من الشراكات بين ألمانيا والعالم العربي".

الاقتصاد التونسي منذ الاستقلال حتى 2020: الثوابت والمتغيرات

إعداد: فؤاد الصباغ
كاتب تونسي وباحث اقتصادي دولي

شهد الاقتصاد التونسي منذ الاستقلال عن المستعمر الفرنسي إلى غاية الآن تغيرات جذرية ومرحلية وذلك على مر الفترات التي مرّ بها. إذ اعتمدت الحكومات المتتالية على انتهاج مجموعة من المخططات والاستراتيجيات التنموية طيلة تلك الفترة بحيث تناول "كتاب دراسة الأوضاع الإقتصادية التونسية – الخبير الاقتصادي"، تحليل معمق للأحداث الإقتصادية التاريخية ولأهم المؤشرات الإقتصادية التي تقارن بين مختلف الفترات التي شهدها الاقتصاد الوطني التونسي خلال مراحله وما مدى نجاعة تنفيذ تلك البرامج الإصلاحية والهيكلية لجميع القطاعات الاقتصادية الحيوية.

الاقتصاد التونسي بين سنة 1956 و1986

تميّز الاقتصاد التونسي خلال الفترة الممتدة من سنة 1956 إلي غاية سنة 1986 بعدة تقلبات وتغيرات اقتصادية. إذ كان الشغل الشاغل لحكومات تلك الفترة متمثلا في تأميم الشركات والإدارات والتخلص التدريجي من الاستعمار الاقتصادي الفرنسي واسترداد السيادة الوطنية. فانطلقت بذلك حملة التأميم وطرد المستعمر من الإدارة التونسية و "تونسة" الاقتصاد بالكامل طيلة تلك الفترة. كما أن الفترة الممتدة من سنة 1956 إلى غاية سنة 1960 شهدت تأميم جميع القطاعات الاقتصادية وغالبية الأراضي الزراعية. لكن نتيجة لضغوطات الإتحاد العام التونسي للشغل وعلى رأسهم الاقتصادي التونسي الاشتراكي أحمد بن صالح، تغيّر النهج الإصلاحي الاقتصادي بحيث تم اعتماد مخطط تنموي عشري على مرحلتين خماسية من سنة 1962 إلي غاية سنة 1971 تمثّل أساس قاعدته الإقتصادية في تنفيذ البرنامج التنموي الاشتراكي وتدخل الدولة مباشرة في إنشاء مناطق صناعية ضخمة والهيمنة المباشرة على مختلف القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني واعتماد صندوق التعويض لدعم المواد الأساسية مع التدرج في توزيع الثروة الوطنية بين الأفراد وتنفيذ برنامج العدالة الإجتماعية. في المقابل كانت النتائج غير مرضية بحيث انتهت تلك الفترة بفشل ذريع لتلك المخططات لذلك الإصلاحي الاقتصادي الاشتراكي الشاب بحيث تسببت برامجه التنفيذية في إثقال المالية العمومية بأعباء إضافية بحيث زادت من تراكم عجز الميزانية وذلك وفقا لتقرير خاص صادر من البنك الدولي. فسارعت الحكومة بإقالة الاقتصادي الاشتراكي أحمد بن صالح وتعيين الاقتصادي الليبرالي الهادي نويرة. بالنتيجة كانت فترة تطبيق الرأسمالية المقيدة من سنة 1970 إلى غاية سنة 1982 ممتازة على شتى المقاييس بحيث بلغ النمو الاقتصادي ذروته بنسبة 17.74% سنة 1972 واتخذت التجارة بنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي نسقا تصاعديا باستمرار نتيجة لتحرير الأسواق والأسعار والانفتاح التدريجي، فبلغت نسبة 85.83% وتحسنت أيضا العلاقات الدولية مع المؤسسات المالية العالمية المانحة وتم تحرير الاقتصاد والتشجيع على تحفيز القطاع الخاص.

إجمالا استفادت خلال تلك الفترة المالية العمومية من العوائد الجبائية والمواد الطبيعية كالنفط والغاز والفوسفات ومن الديون الخارجية. إلا أنه نتيجة للفقر المدقع داخل المدن التونسية وتزايد الاضطرابات الاجتماعية وعجز الحكومة عن تسيير شؤون البلاد تدهورت الأوضاع السياسية وانعكست سلبا على الأوضاع الإقتصادية خاصة بين سنة 1982 إلى سنة 1986. وبالتالي دخل الاقتصاد التونسي في أزمة خانقة أواخر سنة 1986 رغم المساعي الترقيعية للاقتصادي التونسي رشيد صفر من أجل إنقاذ الاقتصاد التونسي من الهاوية والإفلاس، فانتهت تلك المرحلة

بإسقاط الحكومة رسميا في أواخر سنة 1987.

الاقتصاد التونسي بين سنة 1987 إلي 2010

فلإنقاذ الاقتصاد التونسي من الأزمة تكونت خلال تلك الفترة وبالتحديد في 7 نوفمبر 1987 خلية وطنية عسكرية واقتصادية إصلاحية أسست لحكومة رأسمالية ليبرالية متعاونة مباشرة مع برامج صندوق النقد الدولي. كما انتهجت الحكومة آنذاك مخططات تنموية ليبرالية تعتمد بالأساس على استكمال برنامج تحرير الأسعار والأسواق والانفتاح الاقتصادي على محيطه الإقليمي والدولي. إذ انطلق البرنامج بتنفيذ إملاءات صندوق النقد الدولي والبنك الدولي وذلك بتحديد مخطط إستراتيجي لبرنامج التأهيل الشامل والإصلاح الهيكلي مقابل الحصول على قروض مالية ضخمة وهبات ومساعدات استثمارية خاصة خلال الفترة الممتدة بين سنة 1987 إلى غاية سنة 1995. فبالفعل تحقق التحول خاصة خلال السنوات الأولى من التغيير بحيث سجلت تونس ولأول مرة في تاريخها الاقتصادي منذ الاستقلال إلى غاية الآن فائضا في حسابها الجاري وذلك بـ 2.07% من الناتج المحلي الإجمالي وهو رقم إيجابي بحيث بلغ 209838104,073871 دولار كرصيد الحساب الجاري من ميزان المدفوعات. كما بدأ التضخم المالي بالانخفاض التدريجي من 8.22% سنة 1987 إلى مستوي يتراوح بين 1% و3% على مدى تلك الفترة المعروفة بالعصر الذهبي في تاريخ الاقتصاد الوطني التونسي. فتواصلت بذلك الإصلاحات والتغيرات الاقتصادية نحو اقتصاد السوق لتدخل تونس بذلك مرحلة جديدة سماتها الانفتاح العالمي وذلك رسميا سنة 1995 عبر توقيع جملة من الاتفاقيات الدولية تشمل التبادل التجاري الحر مع دول الإتحاد الأوروبي والتحرر المالي الداخلي والخارجي والاندماج في صلب العولمة الإقتصادية العالمية. إذ حققت تونس آنذاك نجاحات اقتصادية باهرة خاصة خلال الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2008 والتي عرفت بفترة الازدهار والاستقرار الاقتصادي والأمني والتطوير في البنية التحتية والاندماج في الأسواق العالمية مع تعزيز مكانة الإدارة العصرية في الاقتصاد الوطني التونسي والتشجيع على الاستثمار وتحفيز القطاع الخاص. إلا أنه مع بداية سنة 2008 بدأت تتضح ملامح التذمر والسخط الشعبي من تلك السياسات الاقتصادية الرأسمالية التي انحرفت عن مسارها الإصلاحي الاقتصادي وذلك بالموالاة لرجال المال والأعمال بحيث تفاقمت نسبة البطالة لتبلغ 18.33% سنة 2011 بعدما كانت 12.87% سنة 2005 وزادت بذلك نسبة الفساد المالي والمحسوبية في شتي المجالات والقطاعات وانجرفت بالنتيجة الأوضاع نحو العنف والفوضى مما أدت بالنهاية إلى سقوط النظام من خلال ثورة شعبية ضخمة كانت مطلع بداية سنة 2011.

الاقتصاد التونسي بين سنة 2011 و2020

أما الفترة التي تعرف بما بعد الثورة أو بما يسمي بالربيع العربي بالمصطلح الغربي وذلك من سنة 2011 إلى غاية الآن، فقد شهدت بدورها العديد من التقلبات الاقتصادية والأحداث المأسوية. فأبرزها كانت الأحداث الإرهابية والاعتداءات على الأجانب ومقرات التمثيل الدبلوماسي الأجنبي مع تواصل الاحتجاجات والاعتصامات والتمرد الشعبي والتقاعس عن العمل داخل الإدارات الحكومية ونذكر من بين أهم تلك الأحداث خاصة عمليات الاغتيالات السياسية والتي أضرت مباشرة بقطاع السياحة والاستثمارات وتسببت في مرحلة ركود إقتصادي إلى غاية الآن.

فبالاستناد إلى المؤشرات الاقتصادية للبنك الدولي سجلت الإيرادات من السياحة الدولية أدني مستوى لها ب 1706000000 دولار أمريكي سنة 2016 وتواصل الانخفاض خاصة سنة 2019 و2020 نتيجة لبروز "فيروس كورونا المدمر" والذي أضر مباشرة بذلك القطاع الحيوي والأساسي. أيضا يعاني الاقتصاد الوطني التونسي خلال السنوات الأخيرة من العشرية الفارطة نقص في الإنتاجية العامة وركود حاد وتباطؤا في نسبة النمو الاقتصادي الذي بلغ 1.04% سنة 2019 بحيث كان 3.51% سنة 2010. كما سجل التضخم المالي نسبة مرتفعة ومهولة بـ 7.3% سنة 2018 بحيث كان بحدود نسبة 3.33 في المئة سنة 2010.

أما معدلات البطالة فبقيت مستقرة في حدود 15% طيلة تلك الفترة وأيضا القوة العاملة نظرا لعدم توفر الإمكانيات المادية

لتحقيق تلك القفزة النوعية نحو تقوية الاقتصاد وجلب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، بحيث سجل صافي الاستثمار الأجنبي من ميزان المدفوعات بالدولار الأمريكي عجزا متواصلا ورقما سلبيا طيلة فترة ما بعد الثورة، وكذلك خدمة الدين على الدين الخارجي سجلت ارتفاعا ملحوظا مما تسبب في تراكم العجز في الميزانية بحيث بلغ ميزان الحساب الجاري -11.17% سلبي من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2018، وتفاقمت معها المديونية العامة. كذلك نذكر انهيار عملة الدينار المحلية مقابل سلة العملات الأجنبية وتدهور التصنيف السيادي للإقتصاد من قبل الوكالات العالمية للتصنيف الائتماني.

إجمالا خلال تلك الفترة لم تجد الحكومات المتتالية والمتغيرة بصفة غريبة ورهيبة في فترة زمن وجيزة جدا توازنها السياسي والاقتصادي، مما جعل الأوضاع الإجتماعية على حالها وأحيانا متدهورة مقارنة مع فترة النظام السابق، والأوضاع الإقتصادية تتجه من السيئ إلى الأسوأ، وهي على حافة الهاوية مؤخرا نظرا للأزمة الصحية التي تمر بها البلاد بسبب فيروس كورونا وتضرر القطاع السياحي والصناعي وتباطؤ الإنتاج والإنتاجية وخاصة المبادلات التجارية والمعاملات المالية.

إذا، النظرة الاستشرافية لا تبشر بالخير في ظل ما يسجله الاقتصاد الوطني التونسي حاليا من أرقام متدهورة جدا، فهي إجمالا تنذر بأزمة ديون سيادية أو عملة في الأفق مما ستؤدي بالنتيجة إلى عمليات سحب الودائع من قبل المستثمرين والمدخرين من البنوك، وبالنتيجة إفلاس بعضها نظرا لهشاشة المنظومة المالية والمصرفية والتسبب في نقص في السيولة وارتفاع التضخم والتذمر والسخط الشعبي إذا تأثرت الصناديق الاجتماعية وصرف رواتب الموظفين أو التأثر بنتائج جائحة كورونا إذا طالت مدتها خلال السنة القادمة 2021.

إجمالا الوضع الاقتصادي متجه نحو الأزمة خاصة وأن النمو الاقتصادي في انخفاض ملحوظ، ولا يساهم بدوره في خلق وظائف جديدة من شأنها أن تساهم في تحسّن الأوضاع الاجتماعية، وأيضا العجز المالي متراكم مما سيتسبب في فقدان الثقة الإجمالية وهي تعد السبب الرئيسي لبوادر بروز فقاعة الانفجار الاجتماعي والاقتصادي.

الغرفة التجارية العربية البرازيلية

ArabBrazilian
Chamber of Commerce
الغرفة التجارية
العربية البرازيلية

تمتين الروابط بين البرازيليين والعرب من أجل الترويج لتعزيز مسار التطور الإقتصادي والإجتماعي والثقافي.

على مدى 66 عاماً تحولت الغرفة التجارية العربية البرازيلية إلى عامل أساسي في تطور هذه العلاقات التي لا تقتصر نتائجها على الأعمال الثنائية فحسب، بل تشمل أيضاً تفعيل التقارب ما بين الثقافتين، العربية والبرازيلية.

فالغرفة التجارية العربية البرازيلية هي الغرفة الوحيدة المعترف بها في البرازيل من قبل إتحاد الغرف العربية. وهي أيضاً الممثل الشرعي للمصالح التجارية للدول الأعضاء في جامعة الدول العربية، وخاصة فيما يتعلق بإصدار شهادات المنشأ والتصديق على وثائق ومستندات التصدير إلى البلدان العربية

انتسب إلى الغرفة التجارية العربية البرازيلية

انطلاقاً من تصميمها على تحقيق هدف توطيد وتعزيز روابط الشراكة، وتوليد الفرص، وعلى الأخص توثيق عرى التقارب ما بين البرازيليين والعرب، تقدم الغرفة العربية، من خلال محترفين مؤهلين تأهيلا عاليا، سلسلة من المزايا الأساسية لممارسة الأعمال وإبرام الصفقات التجارية:

- بناء العلاقات وتعزيز التواصل ما بين الشركات، والحكومات، والمؤسسات الأخرى العربية والبرازيلية
- إقامة المعارض، ولقاءات أعمال، والفعاليات، والمحاضرات، وتنظيم البعثات التجارية
- الترويج لمنتجات/ خدمات الشركات الأعضاء لدى وسائل الإعلام البرازيلية والعربية
- استكشاف فرص الأعمال وتحديد الشركاء التجاريين
- تقديم خدمات الترجمة العربية – البرتغالية
- التصديق على وثائق ومستندات التصدير
- تقديم الخدمات الإستشارية
- إعداد دراسات الجدوى والإمكانات الإستثمارية

المقر:
ساو باولو – البرازيل
Edifício Santa Catarina
Av. Paulista, 283/287 - Bela Vista
São Paulo -SP 01310-000
Brasil- São Paulo

الفروع:
ايتاجاي – ولاية سانتا كاتارينا – البرازيل
Av. Coronel Marcos Konder, 1207 cj 10
Itajaí-SC 88301-303
Brasil-Santa Catarina

دبي – الإمارات العربية المتحدة
أبراج بحيرات الجميرا (1)(One Jumeirah Lake Towers)-
الطابق الخامس

الموقع الإلكتروني: www.ccab.org.br
البريد الإلكتروني: ccab@ccab.org.br
هاتف: 3200 2145 (11) (55)

اتحاد الغرف العربية يشارك في اجتماع " كفاءة الموارد في المنطقة العربية"

شارك اتحاد الغرف العربية في اجتماع فريق الخبراء حول "كفاءة الموارد في المنطقة العربية: رصد التقدم المحرز في تحقيق الهدف 12 حول الاستهلاك والإنتاج المسؤول، وإعادة البناء بشكل أفضل بعد COVID-19"، الذي عقد عبر تقنية "الفيديو كونفرنس" بمشاركة أصحاب الاختصاص.

وتركّزت محاور الاجتماع على الموضوعات الثلاثة التالية: الأطر والمنهجيات الإحصائية لقياس مؤشرات الاستهلاك والإنتاجية، ورصد التقدم المحرز في الهدف 12 من أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية ومراجعة التقدم الوطني، وإعادة البناء والتعافي الأفضل والأخضر في سياق COVID-19.

وتناول الاجتماع أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة والتي تعد سببًا رئيسيًا لتغيّر المناخ وتدهور الأراضي ونفاذ الموارد وتلوث الهواء والماء، حيث يأتي الاستهلاك والإنتاج المستدامان كأحد العناصر الرئيسية لتلك التحديات حيث يساهم في حماية البيئة وتحقيق التنمية المستدامة. وتطرّق المجتمعون إلى كيفية إعادة البناء بشكل أفضل في ظل جائحة كوفيد 19 بالإضافة إلى إبراز الخطوات والإجراءات التي قام بها برنامج الأمم المتحدة للبيئة استجابة لمرحلة إعادة البناء خلال هذه الفترة، بالإضافة إلى تقييم التقدم خلال مرحلة التعافي في مؤشرات وأهداف الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة العربية، فضلا عن تسليط الضوء على قصص النجاح في إعادة تدوير المخلفات والنفايات.

ودعا المجتمعون إلى ضرورة التعاون بين المكاتب الإحصائية ووزارات البيئة في تنفيذ الأطر الإحصائية الدولية على الصعد الوطنية أو العالمية والتي يمكن أن تساعد البلدان على تنظيم البيانات لتتبّع الاستهلاك والإنتاج المستدامين وأهداف التنمية المستدامة.

وسلّط المجتمعون الضوء على الحاجة إلى تحديث الاستراتيجية الإقليمية العربية الحالية للاستهلاك والإنتاج المستدامين التي اعتمدتها جامعة الدول العربية في تشرين الثاني / نوفمبر 2009، بما يتماشى مع الوضع الراهن للمنطقة العربية.

وطالب المجتمعون بإنشاء قائمة بيانات وطنية من أجل ضمان شفافية وصحة المعلومات لتحسين ظروف المتابعة وتقييم التقدم في هذا المجال، ودعم وتشجيع أنشطة التعاون الدولي والشراكات بين البلدان العربية وتبادل الخبرات والتجارب في المجالات المجددة للاقتصاد الدائري ككل، ومن ضمنها تلك المتعلقة بالتصرف في المخلفات الإلكترونية والنفايات الطبية، وغيرها، للأخذ بها والعمل على تنفيذها على أرض الواقع مستقبلاً. كما شددوا على دور البحث والتطوير الذي تقوم به المؤسسات الأكاديمية والبحثية لتعزيز الاستهلاك والإنتاج المستدامين في المنطقة.

وتم التأكيد على ضرورة بعد انتهاء أزمة Covid-19، اعتماد إدماج الاستهلاك والإنتاج المستدامين في استراتيجيات التعافي لمواءمة الاقتصاد مع الصحة العامة والطبيعة والمناخ، من خلال العمل على سياسات التكنولوجيا الرقمية والدائرية، والتغييرات السلوكية، وتعزيز المؤسسات العامة والشعبية؛ بالإضافة إلى الاهتمام بمكان العمل، والانتقال إلى سلاسل التوريد المحلية والمؤسسات الخضراء.

وأوصى المجتمعون بضرورة أن تعمل بلدان المنطقة العربية على تقديم حزم وحوافز مالية للاستثمار في البنية التحتية الاجتماعية والبيئية للنهوض بالاستهلاك والإنتاج المستدامين.

اتحاد الغرف العربية يشارك في ندوة "إعادة تصور الأمن الغذائي في المنطقة العربية"

شارك اتحاد الغرف العربية في الحلقة الحوارية الرابعة حول إعادة تصور الأمن الغذائي في المنطقة العربية في مرحلة ما بعد كوفيد19-" التي عقدت بتاريخ 23 نوفمبر 2020، عبر تقنية "الفيديو كونفرنس"، بتنظيم من لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) بالتعاون مع معهد غرب آسيا وشمال أفريقيا (WANA)، وذلك في إطار سلسلة حوارات التنمية المستدامة في المنطقة العربية.

وناقشت الحلقة الحوارية إعادة تصوّر الأمن الغذائي في المنطقة العربية في مرحلة ما بعد كوفيد19-، كما تم عرض النتائج الرئيسية للتقرير العربي للتنمية المستدامة 2020 والتقدم المحرز نحو أهداف التنمية المستدامة في المنطقة العربية بالتركيز على الهدف الثاني (القضاء التام على الجوع)، ودور التكنولوجيا في تعزيز الاستدامة، وضمان التعافي الأخضر من هذه الأزمة، وبناء المرونة لتحمل الأزمات المستقبلية، وتعزيز التعاون الإقليمي للتعامل مع الاعتماد على الواردات الغذائية.

وأفاد المشاركون في الحلقة الحواري، أن ثلثي الأشخاص الذين يعانون من الجوع يعيشون في بلدان متأثرة بالصراعات، حيث شهدت هذه الدول (العراق، ليبيا، سوريا، السودان واليمن) تدميرا كاملا للبنى التحتية الانتاجية وتعطيلا شديدا فيها لسلاسل القيمة الغذائية، والتخلي المتكرر عن الأراضي الزراعية، بسبب الأضرار أو نزوح سكانها.

ووفقا للمشاركين فإنّ العالم بأسره يعاني من أزمة بشرية واسعة النطاق، لها تداعيات سلبية جديدة، إذ جاء فيروس كورونا في

وقت كانت فيه الأنظمة الغذائية في المنطقة العربية مرهقة، والأمن الغذائي مهددا في العديد من الدول العربية، حيث تنفق 110 مليارات دولار سنويا على الواردات الغذائية. ونتيجة لهذه الجائحة ازدادت مستويات نقص التغذية عند شريحة واسعة من المجتمع العربي، وفضلا عن ارتفاع مؤشر انعدام الأمن الغذائي التي يعاني منه 16 مليون شخص.

ودعا المشاركون من خلال التوصيات الختامية إلى ضرورة اعتماد النظم المتداخلة لصياغة السياسات طويلة الأمد المتعلقة بالأمن الغذائي، من خلال ربط موضوع الأمن الغذائي بالمياه والطاقة والزراعة والاستخدام المستدام للموارد. إلى جانب أهمية استخدام التكنولوجيا في الأمن الغذائي، والاستثمار بالعلوم والتكنولوجيا حيث أصبح ربط العلوم بالسياسات ضرورة قسوى. وكذلك طالب المشاركون بأهمية جمع المعلومات وتحويلها إلى بيانات ومعايير وعرضها بطريقة مبسطة ومفهومة لمساعدة أصحاب القرار المعنيين بصنع وتعديل السياسات.

حنفي: الرقمنة أكبر من عمليّة دفع عبر الانترنت

أكّد الأمين العام لاتحاد الغرف العربية، الدكتور خالد حنفي، خلال مشاركته في الجلسة الثانية لمؤتمر "بافيكس"، والذي يقام للعام السابع على التوالي، بالتوازي مع معرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا Cairo ICT، في دورته الرابعة والعشرين، أنّ "عملية الرقمنة أكبر من كونها دفع رقمي أو مدفوعات عبر الإنترنت".

واعتبر حنفي أنّ "الرقمنة تتم من خلال ربط كافة المعلومات والبيانات سويًا، وأهم ما يتم لتحقيق الرقمنة هو الاحتواء تحت مظلة واحدة وهو ما يقربنا من الهدف"، موضحًا أنّ "إدارة سلاسل الإمداد وسلاسل القيمة ما زالت تحتاج عمل أكثر من ذلك لتحقيق الربط فيما بينها".

من جانبها لفتت وزيرة التضامن الاجتماعي، نيفين القباج، إلى أنّ "الوزارة أطلقت حزمة تحفيزية للمتعثرين حيث تسمح بإعفاء 90% من فوائد الديون السابقة في بنك ناصر الاجتماعي بالإضافة إلى اتخاذ كافة الإجراءات، التي بدأها البنك المركزي من إعفاء المقترضين من الفوائد لفترة 6 أشهر"، مشيرة إلى أنّ "هناك صعوبة في التعرف على كافة نواحي الاقتصاد بسبب الاقتصاد غير الرسمي، ومن هنا يجب التحوّل بالكامل إلى الطريقة الرقمية في الشمول المالي للوقوف على كافة جوانب الاقتصاد، وتوصيل الفقراء بالطرق الأفضل للادخار".

من جانبه أوضح المستشار القانوني للبنك المركزي المصري تامر الدقاق، أنّ "القانون يشهد منظومة إصلاح تشريعي كامل لاسيما في التكنولوجيا بدأ من خلال قانون الجرائم الإلكترونية تلاه القانون الخاص بقانون حماية البيانات الشخصية واللذان يختصان بحماية بيانات المستخدمين، جاء بعد ذلك قانون المدفوعات الإلكترونية وقانون البنك المركزي، والذي يغطي الحجية القانونية للأدوات الإلكترونية بشكل كبير حيث يبدأ في قبول الأدوات الرقمية، مشيرا إلى أن قانون البنك المركزي الجديد انتصر للتكنولوجيا".

الجدير بالذكر أن الدورة الرابعة والعشرين لمعرض ومؤتمر القاهرة الدولي للتكنولوجيا Cairo ICT، حظيت بحضور الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي.

اتحاد الغرف الإماراتية: واجهنا كورونا بقرارات تصب بمصلحة مجتمع الأعمال

عقد مجلس إدارة اتحاد غرف التجارة والصناعة بدولة الامارات العربية المتحدة، اجتماعاً في مقر غرفة تجارة وصناعة الشارقة، برئاسة نائب رئيس مجلس إدارة اتحاد الغرف، رئيس مجلس إدارة غرفة تجارة وصناعة الشارقة، عبد الله سلطان العويس، وبحضور رؤساء الغرف وأعضاء مجلس الإدارة والمديرين العامين والأمين العام لاتحاد الغرف حميد محمد بن سالم.

وأكد العويس، أنّ "اليوم الوطني لدولة الإمارات؛ يمثل مناسبة سنوية يشارك فيها كل إماراتي ومقيم على هذه الأرض المعطاءة"، مشيراً إلى ما حققته الإمارات من نمو وازدهار على جميع الصعد، فضلاً عما تشهده من حراك اقتصادي رائد حازت فيه أعلى المؤشرات على مستوى المنطقة، منوهاً بالجهود التي قدمتها القيادة الرشيدة لمصلحة مجتمع الأعمال، ولاسيما خلال العام الجاري الذي شهد العديد من مبادرات الدعم الحكومي المتواصل لقطاع الأعمال وإطلاق جملة من المحفزات الحكومية؛ لتوفير الدعم الكافي لهم لمواجهة تداعيات جائحة كوفيد19-، بما يجسد الرؤية الاستباقية والحكيمة للقيادة الرشيدة تجاه المحافظة على استمرارية الأعمال واستدامتها.

ولفت العويس، إلى أنّ "مجلس إدارة اتحاد الغرف حرص منذ بدء أزمة كورونا على اتخاذ جملة من القرارات التي تصب في مصلحة مجتمع الأعمال على مستوى الدولة، وبما يتماشى مع خطط الاستعداد للاحتفال بالعام الخمسين على قيام الدولة؛ من حيث تطوير وتحسين بيئة العمل، ودعم مشاركة القطاع الخاص في البرامج التنموية للدولة، فضلاً عن سياسات تشجيع الاستثمار التي تنتهجها حكومة الإمارات".

الدورة 53 لمجلس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي تنعقد افتراضيا برئاسة سمير ناس

ترأس رئيس اتحاد غرف دول مجلس التعاون الخليجي ورئيس غرفة تجارة وصناعة البحرين سمير ناس الاجتماع الافتراضي (53) لمجلس الاتحاد الذي عقد عبر البث الإلكتروني المرئي، بمشاركة رؤساء الاتحادات والغرف الأعضاء في الاتحاد، والأمين العام للاتحاد الدكتور سعود بن عبد العزيز المشاري.

وأكد ناس في كلمته أنّ "الظروف والمعطيات الحالية بسبب التداعيات الصحية والاجتماعية والاقتصادية لتفشي فيروس كورونا المُستجد (كوفيد 19) تستدعي من القطاع الخاص الخليجي تعزيز دوره الهام والعمل جنباً إلى جنب مع حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية في عملية الإصلاح بمختلف مكوناتها"، لافتا إلى "ضرورة متابعة دراسة تداعيات تفشي وباء كورونا على القطاع الخاص الخليجي خلال المرحلة المقبلة، خاصة وأنّ الأزمة لا تزال مستمرة، وأبعاد التداعيات لا تزال قيد التبلور وبحاجة إلى تكاتف كافة جهود الجهات الرسمية مع القطاع الخاص من أجل العمل سوية لوضع الحلول المناسبة لمواجهتها وإعادة الاقتصاد إلى مساره السليم".

إلى ذلك، ناقش المجتمعون المواضيع المُدرجة على جدول الأعمال، ومن أهمها عرض نتائج دراسة إعادة هيكلة الأمانة العامة للاتحاد، ومتابعة تطورات تشييد المقر الجديد للأمانة العامة للاتحاد، والحسابات الختامية المالية للأمانة العامة لعام 2018، وتعيين مُدقق الحسابات لعام 2020، والتقرير السنوي للأمانة العامة للاتحاد لعام 2019، والتعاون المُشترك بين الاتحاد والأمانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بشأن العلاقات الاقتصادية الدولية.

"فيتش" تعدّل نظرتها لتونس من مستقرّة إلى سلبية

عدّلت وكالة فيتش للتصنيف الائتماني، نظرتها إلى تونس من مستقرّة إلى سلبية، مع الإبقاء على تصنيفها الائتماني عند "B" أي عند درجة المخاطرة.

وبحسب الوكالة تعكس التوقعات السلبية تفاقم مخاطر السيولة المالية والتدهور الحاد في المالية العامة وبيئة الاقتصاد الكلي، الناجمة عن صدمة جائحة فيروس كورونا. وتتوقع "فيتش" اتساع عجز الحكومة المركزية إلى 10.5 في المئة من الناتج المحلي الإجمالي في 2020، من 3.3 في المئة في 2019، بما يتماشى بشكل عام مع هدف مشروع الموازنة التكميلية.

وكشفت "فيتش" عن أنّ التراكم غير المعلن للمتأخرات الحكومية، يشير إلى وجود حصّة كبيرة من الإنفاق خارج الميزانية من خلال الشركات المملوكة للدولة، ما يسلط الضوء على تدهور إدارة المالية العامة، وربما شحّ السيولة المالية. وتصل المتأخرات إلى 8 مليارات دينار تونسي (2.85 مليار دولار)، تشكل نسبتها 7.2 في المئة

من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2020.

وتوقعت الوكالة أن تغطي تونس احتياجاتها التمويلية خلال الفترة 2020 – 2022 من خلال دعم الدائنين الرسميين، وإصدارات السوق المحلية وتمويل البنك المركزي. ووفقا للوكالة فإنّ تعافي الاحتياطيات الأجنبية للبلاد إلى 8.4 مليارات دولار في نهاية أكتوبر/ تشرين الأول، من 5.4 مليارات دولار منتصف 2019، يدعم قدرة خدمة الدين الخارجي للحكومة.

الامارات تسمح للمستثمرين الأجانب بتملّك الشركات

سمحت دولة الإمارات العربية المتحدة للمستثمرين الأجانب، بتأسيس الشركات وتملّكها بشكل كامل دون الحاجة لاشتراط جنسية معيّنة.

وأصدر رئيس الإمارات، الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان، مرسوماً يقضي بتعديل قانون الشركات، يُتيح لرواد الأعمال والمستثمرين الأجانب إمكانية تأسيس الشركات وتملكها بشكل كامل دون الحاجة لاشتراط جنسية معينة.

وتضمّنت التعديلات إلغاء الشرط الذي يُلزم الشركة الأجنبية التي ترغب في فتح فرع لها داخل الدولة بأن يكون لها وكيل من مواطني الدولة. كما تضمّنت إعادة تنظيم بعض أحكام وقواعد الشركات ذات المسؤولية المحدودة والمساهمة، وإلغاء المرسوم بقانون اتحادي رقم /19/ لسنة 2018 في شأن الاستثمار الأجنبي المباشر.

ومنح المرسوم بقانون السلطة المحلية المختصة صلاحيات تشمل تحديد نسبة معينة لمساهمة المواطنين في رأسمال أو مجالس إدارات كل الشركات التي تؤسس في نطاق اختصاصها، والموافقة على

طلبات تأسيس الشركات بخلاف الشركات المساهمة وتحديد الرسوم وفق الضوابط التي يعتمدها مجلس الوزراء. وتعفي التعديلات المستثمرين الأجانب من الحد الأدنى لنسبة ملكية مواطني الإمارات، ومع ذلك، لن ينطبق القانون على بعض الشركات المستبعدة بناءً على قرارات مجلس الوزراء وتلك المملوكة بالكامل للحكومات الفيديرالية أو المحلية أو الشركات التابعة لها.

المركزي الأردني يتوقّع انكماشا اقتصاديا 3 في المئة

أكد محافظ البنك المركزي الأردني الدكتور زياد فريز، أنّ "الإجراءات التي نفذها البنك المركزي والتي امتازت بأنها استباقية ووقائية واحترازية، هدفت لتعزيز قدرة القطاعات الاقتصادية على مواجهة التداعيات السلبية لجائحة "كورونا"، إضافة إلى رفع منعة الاقتصاد الوطني".

وتوقّع أن يشهد الاقتصاد الأردني انكماشاً اقتصادياً خلال هذا العام بنسبة 3.0 في المئة، وذلك بسبب الإغلاق والحظر الذي تم تطبيقه للحد من انتشار وباء "كورونا" منذ بداية منتصف آذار 2020، موضحا أنّ "جائحة كورونا كان لها لها تأثير خاص على حركة التجارة الخارجية، والدخل السياحي، وتدفقات الاستثمار الأجنبي، وتحويلات العاملين في الخارج. وتعد هذه المؤشرات أبرز محددات ميزان المدفوعات".

وأكد أنّ "الجهاز المصرفي الأردني سليم ومتين وقادر بشكل عام على تحمل الصدمات والمخاطر المرتفعة نتيجة تمتّع البنوك في الأردن بمستويات مرتفعة من نسب كفاية رأس المال هي من بين

الأعلى في منطقة الشرق الأوسط". وكشف المحافظ فريز، عن نمو موجودات البنوك المرخصة خلال الأشهر الثمانية الأولى من العام الجاري بحوالي 3.0 في المئة، ليبلغ حوالي 55.3 مليار دينار، مقارنة مع نمو نسبته 3.2 في المئة خلال الفترة نفسها من العام السابق. كما ارتفع إجمالي التسهيلات الائتمانية خلال الأشهر الثمانية الأولى من هذا العام بحوالي 1.6 مليار دينار وبنسبة نمو حوالي 5.8 في المئة مقارنة مع حوالي 3.5 في المئة خلال الفترة نفسها من العام السابق.

نمو أصول البنوك الخليجية 9.9 في المئة

كشف تقرير بحثي صادر عن شركة "كامكو" انفست الكويتية، عن نمو أصول البنوك الخليجية خلال الربع الثالث من العام الحالي، بنسبة 9.9 في المئة حيث بلغت 2.53 تريليون دولار. في حين كانت بلغت أصول البنوك الخليجية 2.47 تريليون دولار بنهاية الربع الثاني 2020.

وساهمت البنوك الإسلامية في تعزيز نمو الأصول خلال الربع الثالث، بعد تسجيل أصولها لمعدل نمو بنسبة 2.6 في المئة، مقابل 2.1 في المئة للبنوك التقليدية. ووفقا للتقرير، فقد سجل صافي ربح قطاع البنوك 56.5 في المئة خلال الربع الثالث من العام الجاري على أساس ربع سنوي، إلى 7.5 مليارات دولار.

ونما إجمالي إيرادات البنوك المدرجة بأسواق الخليج بنسبة 4.1 في المئة بالربع الثالث إلى 19.6 مليار دولار، مقابل 18.8 مليار دولار في الربع الثاني 2020. بينما تراجعت إيرادات القطاع بنسبة 5.8 في المئة على أساس سنوي خلال الربع الثالث من العام الحالي.

وسجلت البنوك الإماراتية التراجع الوحيد خلال الربع الثالث من

العام على أساس ربعي، بنسبة 1.1 في المئة، فيما سجلت البنوك الكويتية أعلى نسبة ارتفاع بنسبة 11.6 في المئة. وزادت إيرادات البنوك السعودية والقطرية بنسبة 6.4 في المئة و5.8 في المئة على التوالي. ويصل عدد المصارف الخليجية العاملة في دول الخليج نحو 168 بنكا يخدمون نحو 58 مليون نسمة. وتستحوذ الإمارات على أكبر عدد من البنوك بنحو 48 مصرفا، ثم السعودية والبحرين 31 مصرفا لكل منهما، ثم الكويت 22، وقطر وعمان 18 مصرفا لكل منهم.

الصقر يبحث آفاق التعاون الاقتصادي بين الكويت وتايلند

أكد رئيس غرفة تجارة وصناعة الكويت، محمد الصقر، استعداد الغرفة لتقديم كافة خدماتها لسفارة تايلند في الكويت، والتعاون معها من أجل تعزيز التبادل التجاري بين الكويت وتايلند، وللتعرف عن كثب على الفرص الاستثمارية المتاحة في شتى المجالات وأهمها الرعاية الصحية، المواد الغذائية والعقار.

وأشار الصقر خلال استقباله السفير التايلندي لدى الكويت، روج تامونغكول، إلى "العلاقات الكويتية – التايلندية المتميزة على جميع الصعد السياسية والاقتصادية المشتركة"، متطرقاً إلى "سبل تنمية أوجه التعاون بين البلدين الصديقين.

وشدد الصقر على "أهمية دور القطاع الخاص في مجالات التنمية الاقتصادية، وتعزيز التعاون المشترك، من خلال استقطاب المشاريع الاستثمارية، وعقد شراكات ناجحة بين الجانبين الكويتي والتايلندي".

من جانبه، أعرب السفير تامونغكول عن أمله بأن تعقد الشركات

الكويتية شراكات استراتيجية مع نظيراتها في تايلند، لفتح آفاق اقتصادية جديدة، خصوصاً في مجال السياحة العلاجية في تايلند التي تحظى بإقبال كويتي كبير، مقترحا إنشاء المستشفيات والمرافق الصحية، بما يطابق المعايير الدولية ويستقطب المرضى من كل دول العالم.

ميزان المدفوعات المصري يحقق تدفقات ماليّة بـ 5.4 مليار دولار

كشف "المركزي المصري"، عن تحقيق الحساب الرأسمالي والمالي لميزان المدفوعات المصري صافي تدفّق للداخل، بلغ نحو 5.4 مليار دولار، وذلك على الرغم من أزمة فيروس كورونا، والتي انعكست بقوة على سلوك وتحركات رؤوس الأموال حول العالم، وأدى ذلك إلى خروج تدفقات مالية ضخمة من الأسواق المالية العالمية.

ووفقا للمركزي، فقد ساعد التدفق المحقق على التخفيف من حدة العجز الكلي بميزان المدفوعات ليقتصر على نحو 8.6 مليار دولار، كما ساهم ببناء احتياطيات النقد الأجنبي بما يفوق المعايير الدولية في احتواء هذا العجز.

ونوه البنك المركزي، إلى أنّ الاقتصاد المصري استطاع استيعاب أثر الصدمة المالية العالمية الناشئة عن أزمة فيروس كورونا

المستجد، حيث شهدت المعاملات الجارية للاقتصاد المصري مع العالم الخارجي استقراراً في مستوى العجز في الحساب الجاري خلال العام المالي 2020/2019، والذي شهد النصف الثاني منه التداعيات السلبية لانتشار جائحة كورونا ليصل إلى نحو 11.2 مليار دولار، أي بارتفاع طفيف عن مستوى العجز المحقق خلال العام المالي 2019/2018، والذي سجل نحو 10.9 مليار دولار.

السودان يقر موازنة 2021: ترتكز على تنفيذ برامج التنمية المستدامة

كشفت وزارة المالية والتخطيط الاقتصادي السودانية، عن أن موازنة العام المالي 2021 ارتكزت على تنفيذ برامج بناء، واستدامة السلام، وما جاء في الوثيقة الدستورية للمرحلة الانتقالية واتفاقيات السلام، وتحقيق أهداف وبرامج التنمية المستدامة، والتي تتطلب تحقيق مبدأ الشفافية والمساءلة والانضباط المالي.

وبينت وزارة المالية أن موازنة العام المالي 2021 تأتي في ظروف بالغة التعقيد بسبب جائحة «كورونا»، التي زادت من مشكلة الاقتصاد السوداني الذي يعاني من اختلالات هيكلية تتطلب سرعة المعالجة. مفصحة عن أن هذه الأوضاع شكلت تحديات كبيرة على وزارة المالية، متمثلة في توفير موارد إضافية، وانتهاج سياسات رشيدة تعوض زيادة الإنفاق الحكومي جراء الجائحة، وتعمل على وقف تدهور الأوضاع الاقتصادية، وتصحيح مسار الاقتصاد الكلي.

وبحسب وزارة المالية فإن أهم السياسات المالية في موازنة العام المالي 2021، تعتمد على تطوير وتفعيل مصادر الإيرادات، من خلال زيادة كفاءة التحصيل، وزيادة الجهد المالي والضريبي للدولة، ومراجعة الإعفاءات الجمركية والضريبية، ومراجعة قانون تشجيع الاستثمار، وتجريم التهرب الضريبي والجمركي. كما أن

من أهم السياسات للموازنة الجديدة خفض العجز التجاري في الموازنة إلى مستويات آمنة، والسيطرة على العجز الكلي والدين العام، على أن يكون من أولويات سياسات الإصلاح العمل على زيادة الإنفاق الموجه لصالح الحماية الاجتماعية، والعمل على توسيع منافذ التمويل الخارجي، والبحث عن صيغ جديدة لتشجيع الاستثمارات المشتركة، مع ضبط وتوجيه الاستدانة من النظام المصرفي والالتزام التام بالنسب المقررة.

انخفاض ودائع البنوك القطرية 0.5 في المئة

أظهرت بيانات صادرة عن مصرف قطر المركزي، انخفاض ودائع البنوك مع نهاية شهر أكتوبر (تشرين الأول) بنسبة 0.5 في المئة بالمقارنة مع شهر سبتمبر (أيلول) الماضي، لتصل إلى نحو 875.7 مليار ريال، لكنها أعلى بنسبة 6.1 في المئة عن مستواها قبل سنة البالغ 825.3 مليار ريال. وكشفت البيانات عن انخفاض ودائع القطاع العام بنحو 10.2 مليار لتصل مع نهاية أكتوبر إلى 256 مليار ريال مقارنة ب 266.2 مليار ريال في سبتمبر الماضي، وكانت أقل بنسبة 1.3% عنها قبل سنة البالغة 259.5 مليار ريال في أكتوبر 2019. في المقابل شهدت ودائع القطاع الخاص في شهر أكتوبر انخفاضا طفيفا بالمقارنة مع شهر سبتمبر عند مستوى 392.6 مليار، وكانت أعلى بنسبة 7 في المئة عن مستواها في أكتوبر 2019 البالغة 366.9 مليار ريال.

إلى ذلك، ارتفعت ودائع غير المقيمين في أكتوبر بنحو 6.5 مليار ريال بالمقارنة مع سبتمبر الماضي إلى 227.2 مليار ريال، وكانت أعلى بنسبة 14.3 في المئة بالمقارنة مع مستواها البالغ

198.8 مليار ريال قبل سنة في أكتوبر 2019. وأظهرت البيانات ارتفاع إجمالي التسهيلات الائتمانية الممنوحة من البنوك في شهر أكتوبر بنحو 18.6 مليار ريال إلى 1123.8 مليار ريال من 1105.2 مليار ريال في سبتمبر الماضي، وكانت أعلى بنسبة 12 في المئة بالمقارنة مع مستواها البالغ 1003.3 مليار ريال قبل سنة في أكتوبر 2019.

البرلمان التونسي يصادق على موازنة 2020 المعدّلة

صادق البرلمان التونسي، على قانون مالية معدل لموازنة 2020 تبلغ قيمتها الإجمالية 49.712 مليار دينار (18.2 مليار دولار) على أن تبلغ نسبة الانكماش 7.3 في المئة، نتيجة التبعات الاقتصادية والمالية السلبية لتفشي جائحة "كوفيد19-".

وتمّ إقرار موازنة 2020 الأصلية، نهاية 2019 بقيمة 47.22 مليار دينار (17.1 مليار دولار). ويسمح قانون المالية المعدل للبنك المركزي، بصفة استثنائية، تمويل جزء من عجز الموازنة بفعل تداعيات فيروس كورونا عبر منح تسهيلات لفائدة الخزينة العامة في حدود 2.810 مليار دينار (1.13 مليار دولار) لمدة 5 سنوات وفقاً لوكالة الأناضول.

وتضررت المالية العامة لتونس خلال 2020، تحت ضغوط تأثر الصادرات سلبا، وتباطؤ نمو الاستثمار الأجنبي المباشر، إلى جانب توقف كامل في حركة السياحة الوافدة، قابله ارتفاع النفقات بسبب تفشي فيروس كورونا. وتقدّر موارد الاقتراض التي سيتم تعبئتها لتمويل الميزانية لسنة 2020 نحو 7.8 مليارات دولار، مقارنة بـ 4 مليارات دولار مقدرة في قانون المالية الأصلي، أي بزيادة 3.74 مليارات دولار، و7 مليارات دولار متوقعة في 2021.

وتتوقع الحكومة، أن يرتفع حجم الدين العام في نهاية 2020 إلى 99.9 مليار دينار (36.6 مليار دولار)، تشكل نسبته 90 في المئة من إجمالي الناتج المحلي مقابل 72.5 بالمئة في 2019.

1.821 تريليون ريال موجودات البنك المركزي السعودي

بلغت الأصول الاحتياطية بالخارج لدى البنك المركزي السعودي، مع نهاية أكتوبر (تشرين الأول) 2020 حوالي 1.674 تريليون ريال مقارنة مع 1.678 تريليون ريال نهاية سبتمبر (أيلول). وتتقسم هذه الاحتياطات إلى حوالي 1.642 تريليون ريال أصول تشمل استثمارات بأوراق مالية، وودائع نقدية بالخارج إلى جانب قيمة 30.8 مليار ريال من حقوق السحب الخاصة إضافة إلى 1.62 مليار ريال من احتياطات الذهب.

وأظهرت بيانات البنك المركزي السعودي "ساما" الصادرة زيادة الاستثمارات في الأوراق المالية في الخارج من 1.053 تريليون ريال نهاية سبتمبر (أيلول) الماضي إلى 1.077 تريليون ريال نهاية أكتوبر (تشرين الأول).

وبلغ إجمالي موجودات البنك المركزي السعودي نهاية أكتوبر 2020 حوالي 1.821 تريليون ريال مقارنة مع 1.822 تريليون

ريال نهاية شهر سبتمبر السابق له. وبلغ إجمالي الموجودات في النظام المصرفي للبنوك في السعودية حوالي 3.983 تريليون ريال نهاية أكتوبر مقارنة مع 3.980 نهاية سبتمبر. وتنقسم هذه الموجودات المصرفية الضخمة إلى عدة أقسام، أبرزها جزآن: الأول قيمة 1.736 تريليون ريال مطلوبات المصارف على القطاع الخاص، وثانيها: قيمة 1.745 تريليون ريال موجودات أجنبية أغلبها تعود للبنك المركزي السعودي.

عجز موازنة الكويت بحدود 1.413 مليار دينار

أظهرت بيانات صادرة عن وزارة المالية الكويتية، تضاعف عجز الموازنة العامة 7 مرات خلال الـ 5 أشهر الأولى من السنة المالية الحالية (2020 2021-)، مقارنة بالفترة ذاتها من السنة المالية السابقة، وذلك تحت ضغط التراجع الحاد في الإيرادات وارتفاع النفقات.

وسجلت الموازنة العامة عجزاً بقيمة 1.413 مليار دينار خلال الفترة من أول أبريل (نيسان) وحتى نهاية أغسطس (آب) الماضيين، وذلك مقارنة مع عجز بلغ 488.23 مليون دينار خلال الفترة ذاتها من العام الماضي (بعد استقطاع نسبة صندوق الاحتياطي الأجيال البالغة 10 في المئة)، أي بارتفاع في العجز نسبته 190 في المئة وبما قيمته 925.46 مليون دينار.

وحققت الموازنة العامة للكويت مع نهاية أغسطس (آب) 2019 فائضاً بقيمة 247.65 مليون دينار، ليرتفع العجز 670 في المئة وبما قيمته 1.66 مليار دينار ليصبح 1.413 مليار في نهاية أغسطس (آب) 2020.

في المقابل شهد إجمالي الإيرادات العامة تراجعاً حاداً بـ55 في المئة خلال الـ5 أشهر الأولى من العام المالي الحالي، وبنحو 4 مليارات دينار، محققة 3.3 مليار دينار في نهاية أغسطس الماضي مقارنة مع 7.35 مليار إيرادات حققتها في نهاية أغسطس 2019.

"إياتا" تتوقع بلوغ خسائر شركات الطيران حدود 40 مليار دولار في 2021

توقع الاتحاد الدولي للنقل الجوير "إياتا" أن تبلغ خسائر شركات الطيران 39 مليار دولار في عام 2021، أي أكثر من ضعف توقعاتها السابقة في يونيو (حزيران) الماضي. هذا بالإضافة إلى عجز بقيمة 118.5 مليار دولار في الأشهر الـ 12 الحالية، أي بزيادة 40% عن التوقعات السابقة بعد أن قضت موجة جديدة من عمليات الإغلاق على عودة الرحلات الجوية.

وسوف تكون الخسائر مجتمعة خمسة أضعاف الخسائر التي تراكمت خلال فترة الركود 2009-2008، وفقا لـ "إياتا"، التي تتوقع أن تتحول الصناعة للربحية مرة أخرى في الربع الأخير من العام المقبل، في وقت أبكر مما كانت قد اقترحته قبل الأخبار الأخيرة من اختبارات لقاحات "كورونا". وتأتي هذه التوقعات في الوقت الذي تتشبث فيه شركات الطيران بالآمال في أن التحركات الأخيرة نحو اختبار الركاب إلى جانب طرح أول لقاحات لفيروس "كوفيد19-" في العام المقبل سوف تحفز الحكومات بسرعة على تخفيف أو إزالة القيود المفروضة على السفر.

ومن المرجح أن تنخفض أعداد المسافرين بنسبة 61٪ في عام 2020 إلى مستويات قبل 17 عاماً، وفقاً لتوقعات "إياتا"، في حين ستنخفض إيرادات المسافرين إلى 191 مليار دولار من 612 مليار دولار في عام 2019.

من جهة اخر توقعت أكبر مجموعة تجارية لصناعة الطيران، أن تتضخم خسائر شركات الطيران خلال العام القادم جراء تفشي فيروس كورونا، في ظل توقعات تأخر برامج التطعيم والتي ستستغرق وقتا لإنعاش الطلب على السفر.

الجزائر يخطط لتعديل قوانين الاستثمار بمنح الملكية الكاملة للأجانب

أقرت الحكومة الجزائرية بأن التحديات الاقتصادية التي فرضتها جائحة كورونا وتهاوي أسعار الخام تفرض ضرورة تعديل بوصلة الاستثمار والاقتصاد، وذلك بمنح مزايا الملكية الكاملة للأجانب في القطاعات غير الاستراتيجية الأمر الذي يثير جدلا سياسيا.

وكشف وزير المالية الجزائري، أيمن بن عبدالرحمن، عن تخطيط الجزائر لإصلاحات اقتصادية تسمح للمستثمرين الأجانب بملكية كاملة للمشاريع في القطاعات غير الإستراتيجية، وذلك في أحدث سلسلة إجراءات لتخفيف الضغط على الاقتصاد المعتمد على النفط. وفي أوائل هذا العام، ألغت الجزائر قاعدة تمنع الأجانب من تملك حصص تزيد على 49 في المئة في إطار السعي إلى تحسين مناخ الاستثمار وتنويع اقتصاده بعيدا عن النفط والغاز.

وبحسب الحكومة تشمل القطاعات الاستراتيجية بشكل أساسي النفط والغاز والتعدين والبنية التحتية للنقل مثل السكك الحديدية والموانئ والمطارات وكذلك صناعة الأدوية.

ويعفي التعديل الجديد المستثمرين الأجانب العاملين في قطاعات

خارج تلك التي لها طبيعة استراتيجية من الالتزام بالشراكة مع طرف محلي. حيث تهدف الحكومة إلى إحياء الاقتصاد الوطني وتقليل اعتماده على النفط والغاز. ولطالما مثل هذا الإجراء، بمنح الملكية للمستثمرين الأجانب، جدلا واسعا داخل الأوساط السياسية حيث يعتبر قرارا من شأنه التفريط في السيادة على الثروات، في حين يطالب خبراء اقتصاد بضرورة منح تسهيلات إضافية للاستثمار.

ديون العراق تخطت عتبة ال 160 مليار دولار

تجاوز حجم ديون العراق 160 مليار دولار، بعد إقرار قانون العجز المالي، في حين يبلغ الدين العام الخارجي فقط نحو 60 – 70 مليار دولار. وكشف النائب عبد الهادي السعداوي عضو اللجنة المالية في البرلمان العراقي، عن أن حجم الديون الداخلية والخارجية للعراق يبلغ أكثر من 160 مليار دولار غالبيتها ديون خارجية.

وبحسب وزارة المالية العراقية يتراوح حجم مديونية العراق الخارجية بين 60 و70 مليار دولار، في حين يبلغ حجم الدين الداخلي نحو 100 مليار دولار. مبينة أن مديونية العراق الخارجية تقدَّر بما بين 60 و70 مليار دولار نصفها موروثة والنصف الآخر أُضيف بعد عام 2003 لأغراض مختلفة من بينها تمويل المشاريع.

ووسط تحذيرات برلمانية من أن استمرار الحكومة في سياسة الاقتراض هذه سيؤدي إلى الإفلاس، حصلت الأخيرة على قرار من البرلمان العراقي يتيح لها الحصول على قرض من المصارف الحكومية لسد العجز المالي في البلاد.

ووفقا لوزارة المالية فإن الأزمة المالية ليست وليدة اليوم بل هي نتيجة التراجع في أسعار النفط وما ترتب عليها من تخفيض الإنتاج

الذي أثر على الإيرادات المتحققة للعراق بطريقة كبيرة بسبب تقليل حصة العراق من الصادرات، وقد تسبب تقليل الصادرات النفطية بزيادة مستحقات شركات العقود والتراخيص النفطية.

واضطرت وزارة المالية إلى الطلب من البرلمان العراقي إصدار قانون اقتراض داخلي بسقف يبلغ 41 تريليون دينار عراقي، لسد العجز في الرواتب والنفقات المتعلقة باستيراد الكهرباء والوقود والديون الخارجية والبطاقة التموينية ودعم المزارعين.

الذهب يتصدّر عائدات موريتانيا من العملة الصعبة

تصدّر الذهب عائدات موريتانيا من العملة الصعبة في 2020، متجاوزا بذلك الحديد، والأسماك التي ظلت تتصدرها طوال السنوات الماضية.

ووفق تقرير أرفقته وزارة المالية بمشروع قانون المالية لسنة 2021، فقد جاء الذهب في المرتبة الأولى بين صادرات موريتانيا خلال العام الحالي 2020، من حيث عائداته من العملة الصعبة.

وبحسب التقرير فقد بلغت عائدات معدن الذهب خلال السنة الحالية 780 مليون دولار. فيما جاء معدن الحديد في المرتبة الثانية، إذ وصلت عائداته خلال العام الجاري 564 مليون دولار، وحلت ثالثا عائدات الأسماك التي بلغت 550 مليون دولار، ثم النحاس 106 ملايين دولار.

وبلغت عائدات موريتانيا من معدن الحديد خلال 2019، نحو 831 مليون دولار، والأسماك 712 مليون دولار، ومن الذهب 596 مليون دولار، و145 مليون دولار للنحاس.

وتشير معطيات رسمية إلى أن التراجع المسجل على مستوى النمو الاقتصادي، يطال مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني بنسب انكماش تراوح بين 1 . 7 في المئة.

- قيادة حكيمة Wise Leadership
- التعايش الديني المميز Religious Coexistence
- الموارد البشرية المؤهلة والمنافسة
  Qualified & Competitive Human Resources
- فرص استثمارية متاحة
  Available Investment Opportunities
- اقتصاد السوق واستقرار النمو الاقتصادي
  Market Economy
  & The Stable Economy Growth
- الوصول الى الاسواق العالمية
  Access to International Markets
- جاذبية مناخ الاستثمار وحزمة من الحوافز
  Attractiveness Of Investment Climate
  & The Incentives Packages
- بنية تحتية قوية وشبكة اتصالات عالية المستوى
  Strong Infrastructure & High Level
  Telecommunication Network
- المناطق الحرة والمدن الصناعية والمناطق المؤهلة
  Free Zones, Qualified Zones
  & Industrial Cities
- الامن والامان والموقع الاستراتيجي وبيئة سياسية مستقرة
  Security, Safety and the Strategic Location
  & Stable Political Environment

Vision الرؤيا

دعم وتطوير وتحفيز القطاع التجاري في الأردن من خلال المشاركة الفاعلة في رسم ومراجعة السياسات والتشريعات والقوانين وجمع وتوفير المعلومات الاقتصادية، وربط المجتمع التجاري بشبكة علاقات تجارية على المستويين المحلي والدولي مما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الوطنية

Support, develop and stimulate the commercial sector in Jordan through active participation in the formulation and revision of policies, legislations and laws and to also gather and provide economic information, linking the business community to a trade network on a local and international levels in order to achieving national economic and social development.

+962 6 5902040 +962 6 5902051
P.O.Box 7029 Amman 11118 Jordan
info@jocc.org.jo www.jocc.org.jo

BUILDING A ROADMAP FOR SME'S
TO SURVIVE & THRIVE

Economic Research Department
Union of Arab Chambers

SMEs are the backbone of the Arab world economies and acquire more than 90% of private sector companies. They are also a major source of growth, job opportunities and new job creation, especially for young people.

In view of their size, they are considered more vulnerable to disasters, unless they stand ready to keep pace with new digital demand needs during the pandemic crisis and beyond. This includes digital transactions and payments, and new areas that will be made available for investment for small and medium enterprises and emerging and pioneering projects in the fields of health, food industries, smart agriculture, e-shopping services, virtual meetings, distance learning, and many more.

CHALLENGES

• Infrastructure: Some Arab economies lag substantially in access to basic infrastructure such as reliable electricity supply. The technological lag is illustrated by substantially low broadband access rates, with only 6% of the population having access (compare to 11% for emerging markets & 33% for advanced economies). The ICT development index reflects that the majority of Arab economies have substantial room to develop and increase use of ICT technologies.

• Financial gap: Before the outbreak of the pandemic, the financing gap for small and medium enterprises was estimated at 210-240 billion dollars, knowing that this gap itself has expanded exponentially due to the repercussions of the emerging virus. Increasing access to finance to the average level for emerging and developing countries

would increase growth by up to 1% annually and could create millions of jobs in the Arab world.

• There is a also a wide mismatch of skills between the Academic outputs and the required expertise for labor markets, especially in regard to 4IR business.

ROADMAP FOR DIGITAL TRANSFORMATION

Digital transformation is very vital for the advancement of the Arab economy, regardless of the Corona pandemic, which has greatly contributed to accelerating the conversion.

For true digital transformation to occur technology should serve a higher business purpose; for example, it should improve productivity, reduce costs, expand business offerings, and enhance the customer experience.

• 6 major steps:

1. In the short term, the focus for SMEs is to stay alive, through the capacity to react, act and adapt to the current situation. This implies identifying and adjusting to the changes not only from the customers' preferences, behaviors and needs, but also from the suppliers, networks, employees, and those untapped.

2. It is important to recognize that digital transformation is not an IT-only initiative. It is a business strategy to make your company sustainable and profitable in the years or decades to come.

3. Consensus of team and stakeholders from the very start lays down the groundwork for creating a digital & e-commerce culture and rely more on remote work to ensure much smoother sailing.

4. Find the right skills for technological know-how and get support for financing and for implementing your strategy.

5. Map technology to your goals. SMEs that harness social media and e-commerce saw an increase in productivity of over 25%. Companies that used enterprise resource planning (ERP) data management solutions, supply chain management software, and customer service solutions, improved productivity by 60%.

6. Building cooperation networks between small and medium-sized companies, in a way that allows them to form blocks more capable of competition and development. It is important to encourage the building of local and Arab regional supply chains with added and innovative values.

ROLE OF GOVERNMENTS - KEY POLICIES & NEEDS:

• Improving funding adapted to SMEs needs.

• Targeted expenditure, by both the public and private sectors, on education and key infrastructure. There needs to be a clear focus on skills, especially for women and youth, and providing government support for start-ups and entrepreneurial activities.

• Developing business friendly legal, regulatory and taxation frameworks to foster job creation with a special focus on start-ups and young firms.

• The partnership between the public and private sectors is key to success, as governments will not be able to manage the affairs of their countries and meet services without the private sector that is dynamic and fast-moving and is able to keep pace with the different aspects of the Fourth Industrial Revolution.

• Supporting impacted businesses to reduce job layoffs and stimulate the economy by postponing social contribu¬tion payments for employees, extending tax exemptions, providing wage sub¬sidies to maintain workers on payroll, and suspending loan repayments.

FINDING OPPORTUNITY IN CRISIS

When the dust settles and the world moves into the "new normal", there will be new fields of play for SMEs and startups in health, wellbeing, agri-tech, in-home entertainment, cybersecurity, virtual reality, food, online delivery, etc.

• For example, more solar panels could be produced in the region, and neighboring countries could turn to each other for food imports, boosting regional trade. Expanding internet and other IT infrastructure would stimulate social and economic activity. The 4IR sector expected to account for 20 per cent of the aggregate Arab GDP in 2030.

• Economic regeneration programes could promote the manufacturing of sanitary and medical equipment and basic construction materials. Reconstruction programs could build and upgrade water-recycling plants and distribution networks, manufacture farming equipment, build better transport links, invest in fisheries and develop solar energy technology.

• Regional structural weaknesses can be turned into recovery opportunities for cooperation in sectors such as hospital equipment, manufacturing inputs, infrastructure, agriculture, fisheries and water supply.

Micro, Small & Medium Size Enterprise Density
(MSMEs per 1000 people)

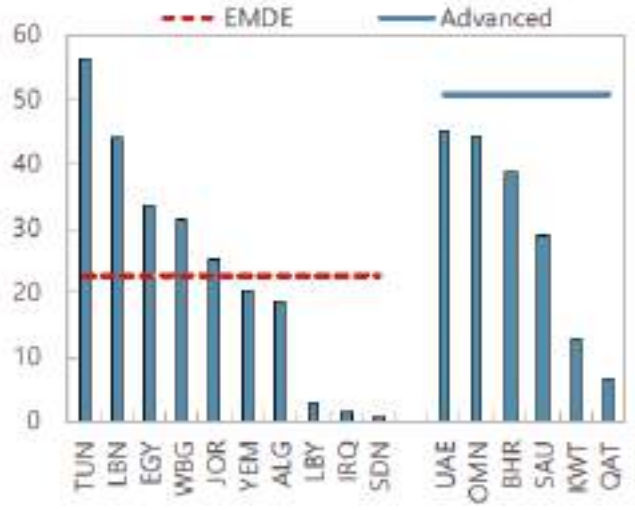

IMF

MARITIME & PORTS INVESTMENT OPPORTUNITIES
EMPHASIS ON ARAB – HELLENIC RELATIONS

Economic Research Department
Union of Arab Chambers

Maritime transport is the most important mode of international transport of goods. With 85 per cent of the volume and 75 per cent of the value of international trade across the globe carried on ships, maritime transport provides economies of scale and is the least expensive means of transporting goods among all modes of transportation.

The global health and economic crisis triggered by the pandemic has upended the landscape for maritime transport and trade and significantly affected growth prospects, with volume of international maritime trade declining by 4.1% in 2020. Yet it laid the foundations for a transformed industry and associated supply chains. UNCTAD expects a return to maritime trade growth in 2021, expanding by 4.8%.

The sector is at a pivotal moment facing not only immediate concerns resulting from the pandemic but also longer-term considerations, ranging from shifts in supply-chain design and globalization patterns to changes in consumption and spending habits, a growing focus on risk assessment and resilience-building, as well as a heightened global sustainability and low-carbon agenda.

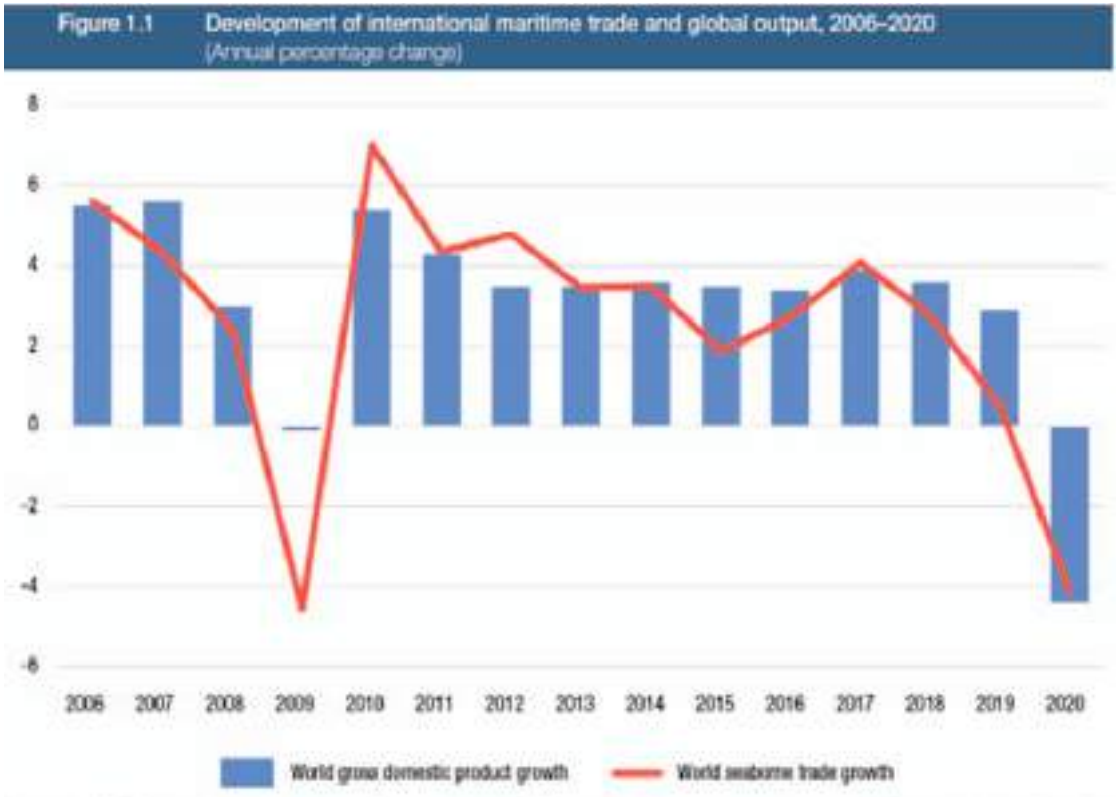

Arab Maritime Trade

The Arab region's traditional role in international trade throughout history and its strategic location spanning three continents renders maritime transport a strategic and crucial sector for its development and prosperity.

The waterways of the Arab region are among the most important in the world. According to UNCTAD's "Review of Maritime Transport, 2020", 6 leading ports in 5 Arab countries rank high in 2020 in terms of their container volume; thus, some of them have the potential to become container transport hubs in the Arab region with their relatively high global liner shipping connectivity index (LSCI):

§ Jebel Ali port in Dubai (global LSCI: 80).

§ Tangier port in Morocco (global LSCI score: 64).

§ East Port Said in Egypt (global LSCI score: 60).

§ Port Khalifa in UAE (global LSCI score: 57).

§ Port of Salalah in Oman (global LSCI score: 55).

§ Jeddah in Saudi Arabia (global LSCI score: 51).

Source: UNCTAD calculations, based on data provided by MDS Transmodal. For the liner shipping connectivity index of all ports, see http://stats.unctad.org/maritime.
Abbreviation: Q, quarter.

Liberalization of maritime transport in the Arab world is about to see a major positive change with the endorsement of a new Arab Agreement for liberalization of regional trade in services.

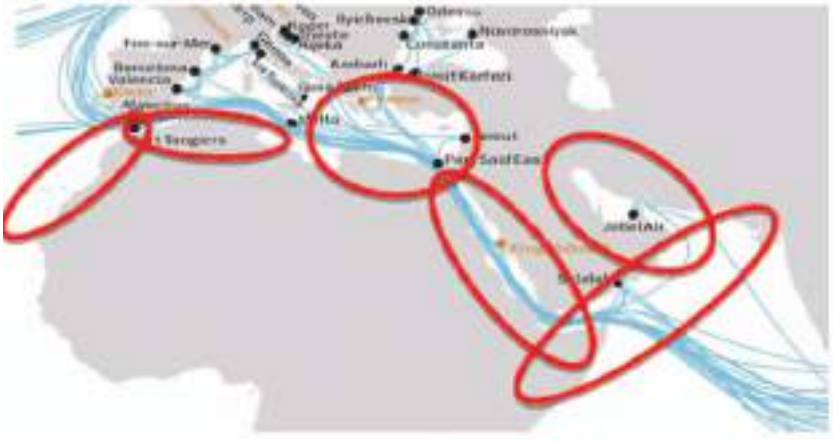

GREECE MARITIME SECTOR

As for Greece, it is the EU frontier country with the longest coastline in the neighborhood, thus giving it great possibilities for economic development. The shipping industry in Greece is too important in light of the fact that the EU relies on international shipping for more than 75.5% of its external trade.

Its major port highly engaged in global maritime trade is Piraeus Port, widely connected with a global LSCI score of 61.

Most important ports in Greece and Arab region

Bilateral Liner shipping connectivity index (Bilateral LSCI)

When we compare the best-connected Arab country-pair in terms of maritime liner connectivity with Greece, Egypt-Greece takes the lead in 2020 with a score of 0.42, outranking Saudi Arabia-Greece, which was in the first position the two previous years. Egypt has indeed seen its connectivity improve significantly during the last decade due to a significant increase in the number of connections making the country a sub-regional hub together with a clear improvement in port infrastructure making the docking of larger ships possible. In the third position comes the pair UAE-Greece, Lebanon-Greece and Oman-Greece, with scores at 0.39 and 0.32 equally, respectively.

COMMON CHALLENGES

Ports in both regions face challenges arising from the changing dynamics in the liner shipping market, the need to embrace technological advances brought about by digitalization, in addition to complying with a heightened global sustainability agenda.

Therefore, the Arab-Hellenic cooperation needs to catch up with the 4IR in enhancing the mechanisms of technological development of ports and the exchange of experiences in this respect.

Growing e-commerce shipping will put more pressure on warehousing and distribution capacity, as business will want to ensure the availability of safety stocks and buffers. In turn, this will increase demand for storage and space. Consequently, it is important to expand distribution centers and warehouses, given the changes brought about by COVID-19-induced disruptions.

COOPERATION & OPPORTUNITIES:

The current context has accentuated the industry trend towards digitalization. Companies have leveraged digitalization to adapt to the new circumstances, increasingly favoring automation and online tools, including ports & electronic documentation pre-arrival processing, electronic payments, custom automation and cyber security, to simplify processes and cut costs. For example, in June 2020, the Swiss-Italian international shipping company "Mediterranean Shipping Company" introduced the instant-quote tool to provide easy access to its rates for ocean shipping, to make its customers' supply chain easier to manage and improve end-to-end efficiency (Port Technology, 2020).

The pandemic has also accelerated the investment in data-driven services to support decision-making for new services and business opportunities. For example, Cubex Global is a digital marketplace built on collaborative blockchain principles, which enables the buying and selling of cubic metres of container space, enabling capacity management through a digital platform. The platform promises gains in operational efficiency ranging between 25 and 40 per cent in less than container load state and 100 per cent in full container load state (Khalid and Tariq, 2020).

Governments of both parties can play an effective role in facilitating and developing maritime transport by harmonization regulations & standards and the simplification and reduction of container clearance costs, and by investing in seaport infrastructure and installations in partnership with the private sector.

There are large benefits in joint investments in increasing shipping lines for bilateral trade & tourism. A tripartite agreement on cruise tourism between Egypt, Greece, and Cyprus was signed in 2017 as means of boosting coastal and maritime tourism cooperation.

Both sides need to bring their relations to a strategic alliance relationship by developing cooperation in Ports logistics & multimodal transport and trade facilitation to allow door-to-door delivery of goods, thus reducing the time and cost of marketing and distribution, besides acting as vital hubs not only to the Mediterranean & Arab regions but also to all world continents.

Finally, economic growth in ports & maritime trade must be balanced with environmental protection and enhanced sustainable development goals.

Annex 1.

Port liner shipping connectivity index, quarter

Index (Maximum Q1 2006=100)

PORT	Q1 2018	Q2 2018	Q3 2018	Q1 2019	Q2 2019	Q3 2019	Q1 2020	Q2 2020	Q3 2020
Algeria, Algiers	11.61	11.56	11.32	10.27	10.47	10.59	10.79	10.74	11.58
Algeria, Annaba	5.10	5.25	6.19	4.71	5.12	5.95	4.81	5.43	5.38
Algeria, Arzew	3.64	3.64	3.70	4.19	4.19	4.19	3.29	3.27	..
Algeria, Bejaia	5.98	6.60	6.55	5.19	5.25	5.19	5.16	4.61	5.90
Algeria, Ghazaouet	3.23	3.23	2.75	..	..	2.75	2.70	2.70	2.38
Algeria, Mostaganem	2.11	2.11	2.11	2.11	2.11	2.11	2.11	2.11	..
Algeria, Oran	5.34	5.29	5.30	5.78	5.79	6.47	5.09	5.09	5.18
Algeria, Skikda	5.37	5.37	5.31	4.82	6.55	5.84	5.78	5.80	7.10
Bahrain, Bahrain	30.49	29.78	29.79	24.70	24.66	8.69	9.05	9.03	23.23
Comoros, Moroni	4.72	4.67	4.67	4.97	4.99	4.99	5.98	5.90	5.54
Comoros, Mutsamudu	4.88	4.83	4.83	5.18	5.20	5.20	6.18	6.11	5.75
Djibouti, Djibouti	31.90	32.10	31.46	30.22	29.31	31.95	31.74	33.64	31.80
Egypt, Alexandria	31.70	32.32	32.93	32.14	31.28	31.04	31.12	30.52	30.04
Egypt, Damietta	29.52	29.19	28.18	34.12	36.66	35.37	35.12	35.01	34.15
Egypt, El Dekheila	10.63	11.13	10.54	12.09	11.82	11.10	7.59	7.44	5.75
Egypt, El Sokhna	25.74	31.97	32.18	31.36	30.90	31.52	31.50	31.34	32.72
Egypt, Port Said	49.98	56.27	53.66	54.66	54.64	51.90	53.34	60.75	60.82
Greece, Heraklion	2.80	2.80	2.14	2.14	2.14	2.14	2.14	2.14	2.14
Greece, Piraeus	60.77	60.00	60.85	61.10	62.76	62.81	61.89	61.48	61.69
Greece, Thessaloniki	14.38	12.75	12.35	12.71	12.66	12.54	13.48	13.03	13.51
Greece, Volos	2.71	2.14	2.35	2.50	2.50	2.14	2.14	2.14	2.14
Iraq, Abu al Fulus	1.05	1.10	1.10	1.10	1.10	1.09	1.09	1.09	1.09
Iraq, Basrah	2.18	2.18	2.12	1.84	1.84	1.84	1.22	1.22	1.22
Iraq, Umm Qasr	22.49	21.98	24.86	23.21	23.63	23.46	30.85	33.51	32.95
Jordan, Aqaba	29.43	34.58	33.63	33.58	33.12	33.22	33.15	33.06	34.43
Kuwait, Shuaiba	9.25	8.71	9.76	10.03	10.03	10.06	10.31	10.31	10.32
Kuwait, Shuwaikh	9.28	9.28	9.47	8.07	8.07	7.88	6.98	6.98	6.98
Lebanon, Beirut	41.09	42.73	42.41	42.73	37.11	37.08	44.07	34.43	34.29
Lebanon, Tripoli (LB)	4.62	1.69	13.56	22.15	22.26	22.15	22.16	22.16	23.64
Libya, Benghazi	3.46	3.71	3.03	3.61	3.95	6.21	6.39	6.39	5.64
Libya, Khoms	5.23	4.78	5.01	4.13	5.30	5.87	4.40	4.31	4.63
Libya, Misurata	12.33	12.64	12.03	12.45	12.46	11.99	11.46	11.68	11.14
Libya, Tripoli (LY)	3.96	5.04	5.38	4.94	5.64	4.50	5.98	5.98	6.48
Mauritania, Nouadhibou	4.88	5.64	5.53	5.55	5.36	5.39	5.46	5.46	5.03
Mauritania, Nouakchott	12.75	11.31	8.05	7.14	6.91	7.16	6.59	6.23	5.88
Morocco, Agadir	12.83	12.18	12.25	12.85	12.65	14.87	10.58	9.93	5.11
Morocco, Casablanca	22.63	22.08	20.71	19.57	18.13	18.22	15.65	16.68	17.34
Morocco, Tanger Med	62.55	61.20	60.16	57.13	56.21	59.26	65.45	65.15	64.92
Oman, Salalah	52.74	50.97	49.49	49.87	48.26	44.30	46.46	54.77	55.17
Oman, Sohar	27.61	27.33	28.57	32.72	31.78	31.53	31.05	31.55	33.39
Qatar, Hamad	33.40	33.38	33.58	34.10	34.34	34.38	33.51	42.05	35.43
Qatar, Mesaieed	4.74	4.74	5.12	6.56	6.47	6.37	3.63	3.63	4.18
Saudi Arabia, Damman	37.52	37.50	36.76	36.12	49.31	49.22	48.95	48.48	49.54
Saudi Arabia, Jeddah	46.07	46.55	46.35	50.29	50.12	50.21	57.37	51.75	51.56
Saudi Arabia, Jubail	34.60	31.68	32.05	32.61	32.80	32.59	32.17	38.79	33.43
Saudi Arabia, King Abdullah	40.18	41.64	40.27	39.39	44.72	44.92	44.75	52.13	53.27

Somalia, Berbera	6.76	6.45	6.24	4.82	4.82	6.47	7.11	7.11	7.11
Somalia, Kismayu	5.20	5.54	5.32	5.32	4.51	5.26	6.42	6.42	6.42
Somalia, Mogadiscio	6.26	6.65	6.43	6.84	6.43	6.45	7.30	7.57	7.62
Sudan, Port Sudan	13.01	12.72	10.44	9.85	8.77	8.80	9.03	9.03	9.21
Syrian Arab Republic, Latakia	9.59	8.81	8.79	9.05	8.42	8.42	8.57	8.62	8.53
Syrian Arab Republic, Tartous	2.80	2.80	2.85	4.79	5.29	3.74	3.19	3.19	2.70
Tunisia, Bizerta	4.96	4.23	4.98	4.08	4.43	3.84	3.42	3.42	3.97
Tunisia, Sfax	4.49	5.17	5.92	5.92	5.97	4.59	4.20	4.20	4.39
Tunisia, Sousse	3.53	4.05	4.28	4.14	4.13	3.71	2.87	2.87	3.21
Tunisia, Tunis	4.04	3.66	3.12	2.38	3.30	3.71	3.46	3.44	3.44
United Arab Emirates, Abu Dhabi	2.89	2.89	2.59	2.59	2.59	2.59	2.59	2.59	2.59
United Arab Emirates, Ajman	2.25	2.25	2.25	2.25	2.25	2.25	2.25	2.25	2.25
United Arab Emirates, Jebel Ali	76.68	76.40	75.53	75.03	75.75	74.42	75.03	79.19	80.12
United Arab Emirates, Khalifa	34.48	35.56	35.81	35.13	49.57	50.82	51.73	56.83	57.14
United Arab Emirates, Khor Fakkan	49.01	47.90	47.11	8.85	19.93	19.52	18.28	18.28	18.29
United Arab Emirates, Mina Saqr	..	..	..	..	..	..	2.72	2.72	5.83
United Arab Emirates, Ruwais	3.93	3.93	3.93	3.93	6.34	6.34	6.34	6.34	6.34
United Arab Emirates, Sharjah	10.72	11.37	11.72	12.08	12.34	12.67	11.62	11.36	11.36
United Arab Emirates, Umm al Qaiwain	0.83	0.83	0.83	0.83	0.83	0.83	0.83	0.83	0.83
Yemen, Aden	6.31	6.45	6.19	6.16	6.16	6.26	7.57	7.27	7.21
Yemen, Mukalla	3.65	3.65	3.65	2.74	2.74	4.06	4.01	4.01	4.01

Annex

Arab- Greece Liner Shipping Bilateral Connectivity Index, annual

Partner: Greece	2018	2019	2020
Egypt	0.34	0.34	0.42
Saudi Arabia	0.40	0.38	0.39
United Arab Emirates	0.38	0.38	0.39
Lebanon	0.32	0.32	0.32
Oman	0.27	0.29	0.32
Qatar	0.26	0.29	0.29
Morocco	0.30	0.28	0.28
Jordan	0.23	0.25	0.25
Iraq	0.20	0.20	0.25
Djibouti	0.23	0.24	0.24
Syrian Arab Republic	0.18	0.19	0.18
Libya	0.18	0.17	0.18
Algeria	0.18	0.18	0.17
Sudan	0.19	0.17	0.16
Bahrain	0.26	0.26	0.16
Kuwait	0.16	0.15	0.15
Yemen	0.14	0.15	0.15
Mauritania	0.16	0.14	0.14
Tunisia	0.17	0.16	0.13
Comoros	0.12	0.12	0.12

ISSUE 29
NOVEMBER 2018
MAN
Members' Activities Newsletter
Special Edition
ARAB-HELLENIC CHAMBER
7th ARAB-HELLENIC ECONOMIC FORUM

UNLOCKING THE DIGITAL ECONOMY

Economic Research Department
Union of Arab Chambers

The web of global economic connections is growing deeper, broader, and more complex. Globalization today is not just the narrow topic of trade surpluses and deficits. It is rather the new and more complex reality of a digitally connected global economy.

The rapidly growing flows of international trade and finance that characterized the 20th century have flattened or declined since 2008. Yet globalization is not moving into reverse. Instead digital flows are soaring and transmitting information, ideas, and innovation around the world and broadening participation in the global economy.

Data flows account for a substantial portion of that impact. Both inflows and outflows matter for growth as they circulate ideas, research, technologies, talent, and best practices around the world.

Today's more digital form of globalization is changing who is participating, how business is done across borders, how rapidly competition moves, and where the economic benefits are flowing. Even though advanced economies in general continue to be the leaders in most flows, the door has opened to more countries, to small companies and startups, and to billions of individuals.

The convergence of globalization and digitization means that business leaders and policy makers will need to reassess their strategies—and given that we are only in the very early stages of this phenomenon, enormous opportunities are still at stake.

Twenty-first-century globalization is increasingly defined by flows of data and information. This phenomenon now underpins virtually all cross-border transactions within traditional flows while simultaneously transmitting a valuable stream of ideas and innovation around the world.

Cross-border bandwidth has grown 45 times larger since 2005. It is projected to grow by another nine times in the next five years

as digital flows of commerce, information, searches, video, communication, and intracompany traffic continue to surge. E-commerce is projected to account for around a third of global retail sales by 2024.

DIGITALIZATION IN THE ARAB WORLD

In the Arab World, B2C e-commerce has been flourishing but at a much slower pace, and is progressively amounting to a $22 billion Market, as Internet penetration rate almost doubled from 27.8% in 2011 to 51.6% in 2019.

Some Arab countries rank in the upper side of the Connectedness Index. KSA ranks in the 10th place amongst 180 countries, followed by UAE in the 11th place, then Kuwait at the 23rd, Jordan at the 29th, followed by Morocco at the 64th, then Egypt at the 73rd. Egypt has one of the highest levels of time spent online daily.

The Arab region varies widely in terms of innovation capacity and infrastructure as reflected in the Global Innovation Index between 36th for the UAE and 129th for Yemen amongst 130 countries in the 2019 ranking. In general the GCC countries have better rankings, followed by North Africa and the Mashreq region.

The Fintech sector, which barely existed in the Arab world a few years ago, reached a $2 billion market in 2019. The number of startups that operate in the Arab financial services industry increased from 46 in 2013 to 105 by the end of 2015, and is expected to reach 250 by 2020. Fintech startups span 12 countries, distributed between GCC countries (43%), the Levant (29%) and North Africa (29%).

Most of the Arab Chambers of Commerce, specifically in the UAE, Qatar, Kuwait and Bahrain have digitized most paper transactions and replaced them with other alternatives such as digital certificates, QR Code, Barcode, etc. Some have introduced electronic payment facilities for services.

Nevertheless the Arab world still faces many challenges pertaining to digital legislations and regulations, non-tariff cross border trade barriers, security of digital payments and logistics services (such as nonexistence of postal addresses).

NEW WAYS OF DOING BUSINESS

Digital platforms change the economics of doing business across borders, bringing down the cost of international interactions and transactions. They create markets and user communities with global scale, providing businesses with a huge base of potential customers and effective ways to reach them.

Small businesses worldwide are becoming “micro-multinationals” by using digital platforms. Even the smallest enterprises can be born global. This transition creates new openings for countries to assume profitable roles in the global economy. Those opportunities will favor locations that build the infrastructure, institutions, and business environments that their companies and citizens need to participate in fully. Building these enablers can have the double benefit of boosting productivity and creating sustainable employment opportunities.

A successful strategy for any country have to target building a regional hub for e-services and finance, while attracting skilled talent and FDI, guarantee validity of e-contracts and e-signatures, and enable secure digital payments against cyber risks.

RUSSIAN – ARAB COOPERATION IN FOOD SECURITY

OPPORTUNITIES FOR TRADE & INVESTMENT

May Dimachkieh Serhal
Economic Consultant – Union of Arab Chambers

Economic Relations

Since its establishment in 2002, the Russian-Arab Business Council has proved to be highly effective in fostering economic business relations between Russia and the Arab world.

Russian and Arab economic interests are deeply intertwined. They are partners in energy production, while trade and investment exchanges are increasing.

The Arab & Russian companies are involved in implementing around 400 projects worth of US$ 40 billion in the Arab countries and Russia, in which the share of the Russian banks is US$ 25 billion.

Relations between Russia and the Arab countries have witnessed a remarkable development in the last two decades, and cooperation between the two sides has greatly developed, especially in investment and education. Russia has become an important destination on the Arab investment agenda on the one hand, and a prominent stop on the map of Arab students who want to complete their university studies.

Total exchanged trade was estimated at $18 billion in 2019, compared with $22 billion in 2018. Egypt is the main trading partner with Russia with bilateral trade at $6.2 billion in 2019, including $5.7 Russian exports to Egypt.

Russian Federation Major Arab Trade Partners, 2015 -2019 (US $ thousands)

	Exports	Growth 2015-19 (%)	Growth 2018-19 (%)		Imports	Growth 2015-19 (%)	Growth 2018-19 (%)
Egypt	5765640	17	-19	Morocco	511797	2	-6
Algeria	3384924	14	-30	Egypt	480783	8	-9
UAE	1600065	15	8	KSA	264218	20	-10
KSA	1402942	24	84	UAE	235155	5	14
Morocco	764890	10	-18	Tunisia	141183	11	3
Total Arab	16341153			Total Arab	1719180		
Share (%)	3.87			Share (%)	0.71		

Sources: ITC calculations based on Federal Customs Service of Russia statistics.

Above figures don't reflect the huge employed & exchanged investments between the 2 parties (shown in the Annex).

Russian agricultural sector exports 50 percent of its produce to the Middle East, including more than 33% of Cereals output.

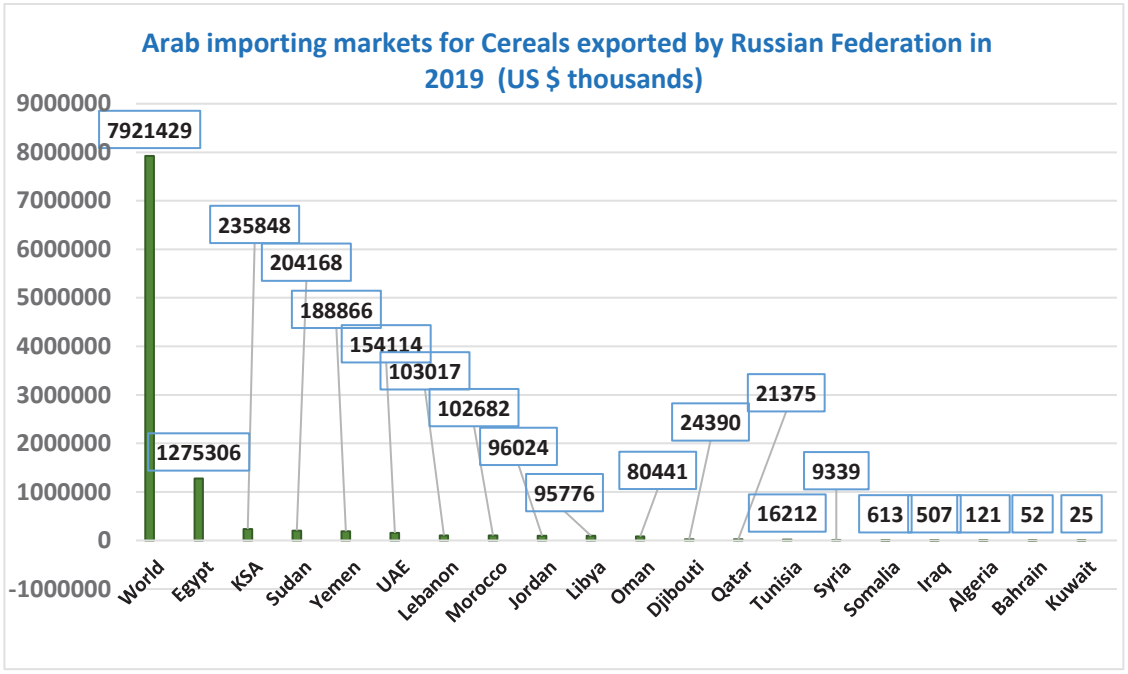

ibid

Disruptions but No Food Crisis

It can be said that the world survived, and with it the Arab world, from a severe food crisis that was likely due to the repercussions of the Covid-19 virus that turned the world economy upside down.

Despite the disruptions in global supply chains, they have adapted to the new reality, whether by changing import sources or by re-equipping storage, especially since stocks of basic food commodities are high and their prices are low. The digital revolution has been an essential tool for success in this matter.

Food Security Situation in the Arab World

All Arab countries are net importers of food, and the region faces a series of challenges

related to scarce natural resources.

The Arab region spends about $ 110 billion on food imports, which is equivalent to roughly 4% of GDP. 65% of the wheat and 100% of the rice consumed are imported. Wheat and rice together represent about $ 11 billion of the trade deficit in the region as a whole. (ESCWA)

The gap in basic food commodities is estimated at $ 32 billion, most of which is concentrated in cereal crops (especially wheat), which constitute about 50% of the gap, followed by vegetable oil and sugar crops. (AOAD)

The technical gap is reflected in the predominance of traditional systems in agriculture and food manufacturing. The use of improved seeds covers only 30% of the total cultivated areas.

Investment in agriculture, in terms of share of agricultural projects is less than 5% of the total sectoral investments.

The demand for basic food commodities increased, while the Covid-19 pandemic affected the poultry and fish sectors.

The private sector in most Arab countries, with the support of the Arab Chambers, has demonstrated considerable digital effectiveness in supporting governments in the health field. It has also demonstrated great flexibility in modifying production lines to manufacture goods and produce new services that have greatly increased demand, such as food, medicine, protection tools, sterilization, testing and others.

Nevertheless, a whole new approach is needed as illustrated below.

Agriculture 4.0 as a Necessity and no More a Choice

Current production trends in the Arab world are clearly unsustainable and can lead to aggravation of food security problems.

To address emerging food safety issues, a regional response would be a more efficient; paving also the way towards facilitating export/import exchanges between the Arab countries and with trade partners, harmonizing standards and regulation and reducing the impact of non-tariff barriers on trade flows.

New development and investment approaches are needed to embrace the digital innovation technologies of Agriculture 4.0 (Digital Agriculture).

Digital agriculture is the result of the Fourth Industrial Revolution (Industry 4.0). Industry 4.0 refers to an emerging trend towards automation, using information technology to connect the stakeholders and exploiting data for business value. The technologies contributing to this revolution include cyber-physical systems, Internet of Things (IoT), cloud computing, big data analytics, artificial intelligence and machine learning (AI/ML) and mobile applications.

Digital Agriculture is not just about improving the practice of farming. It is about changing the entire agri-food system value chain, from sourcing the inputs to crop production to distribution, processing and retailing to optimizing the service of the consumer. It includes the digital solutions and mobile applications, remote sensing, big data and cloud analysis, artificial intelligence (AI) applications, internet of things (IoT), robotics,

drones and intelligent automation, and many more.

Other technological applications for agriculture and food processing include infrared heating, cold sterilization, biotechnology, and nano-food.

Outlook

The work of the food-supply system is not yet done. In the next 30 years supply needs to rise by about 50% to meet the needs of the growing populations, even as the system's carbon footprint needs at least to halve. A new productivity revolution is required, involving everything from high-tech greenhouses near cities to fruit-picking robots. That is going to require all the agility and ingenuity that markets can assemble, and huge sums of private capital.

FAO's expectations for the next stage are optimistic with good crops and trade, especially grains.

Yet, it is wrong to think that the economic life will return to its previous normal, because what happened dawned the previous foundations and entered the world in a different new system that embodies high risks. The key to the current challenges is 4IR that brings together many smart technologies that link machines, computers and people.

We have actually entered a different world that requires new thinking and different methods and tools while the old tools will not work anymore. These tools are digitization, innovation and entrepreneurship, which will carry with them new concepts of life and work and technologies such as big data, artificial intelligence, the IoT and others.

Thus, the importance of shifting to smart agriculture that can deal with the structural problems and bring value added, in addition to the importance of increasing the share of e-commerce in trade, which also requests digital regulations and documentations for exchange and financial transactions.

Free Trade for a more secure world

To understand food as a national-security issue is wise; to bend that understanding to self-sufficiency drives and blunt intervention is not. There is no country in the world that can produce all its food needs. Interdependence and diversity make us all more secure.

Russian Federation Major Arab Trade Partners, 2015-2019 (US $ thousands)

	Exports	Growth 2015-19 (%)	Growth 2018-19 (%)		Imports	Growth 2015-19 (%)	Growth 2018-19 (%)
World	422777167	10	-6	World	243780553	9	2
Egypt	5765640	17	-19	Morocco	511797	2	-6
Algeria	3384924	14	-30	Egypt	480783	8	-9
UAE	1600065	15	8	KSA	264218	20	-10
KSA	1402942	24	84	UAE	235155	5	14
Morocco	764890	10	-18	Tunisia	141183	11	3
Kuwait	552561	10	-14	Qatar	36515	17	0
Tunisia	515571	22	-25	Lebanon	15066	14	31
Lebanon	510678	-3	11	Bahrain	11020	8	56
Jordan	365105	24	-38	Algeria	9007	13	-14
Sudan	274403	24	-46	Oman	3994	11	49
Iraq	264431	-33	-65	Syria	3971	-14	-6
Yemen	249720	11	-17	Mauritania	2580	-30	-68
Oman	235933	21	53	Kuwait	1810	80	1794
Syria	169874	-1	-57	Sudan	658	3	-39
Libya	156338	9	-31	Palestine	635	-13	505
Qatar	46091	35	9	Comoros	595	15	123
Bahrain	35326	65	-62	Yemen	119	-10	-6
Djibouti	25084	-23	49	Iraq	36	92	-51
Mauritania	15727	-2	-36	Somalia	32	17	-89
Palestine	4148	20	-16	Libya	6	31	-61
Somalia	1702	22	-66				
Total Arab	16341153			Total Arab	1719180		
Share (%)	3.87			Share (%)	0.71		

Sources: ITC calculations based on Federal Customs Service of

Relevant Digital Solutions for Agri–Development & Food Security in the Arab World

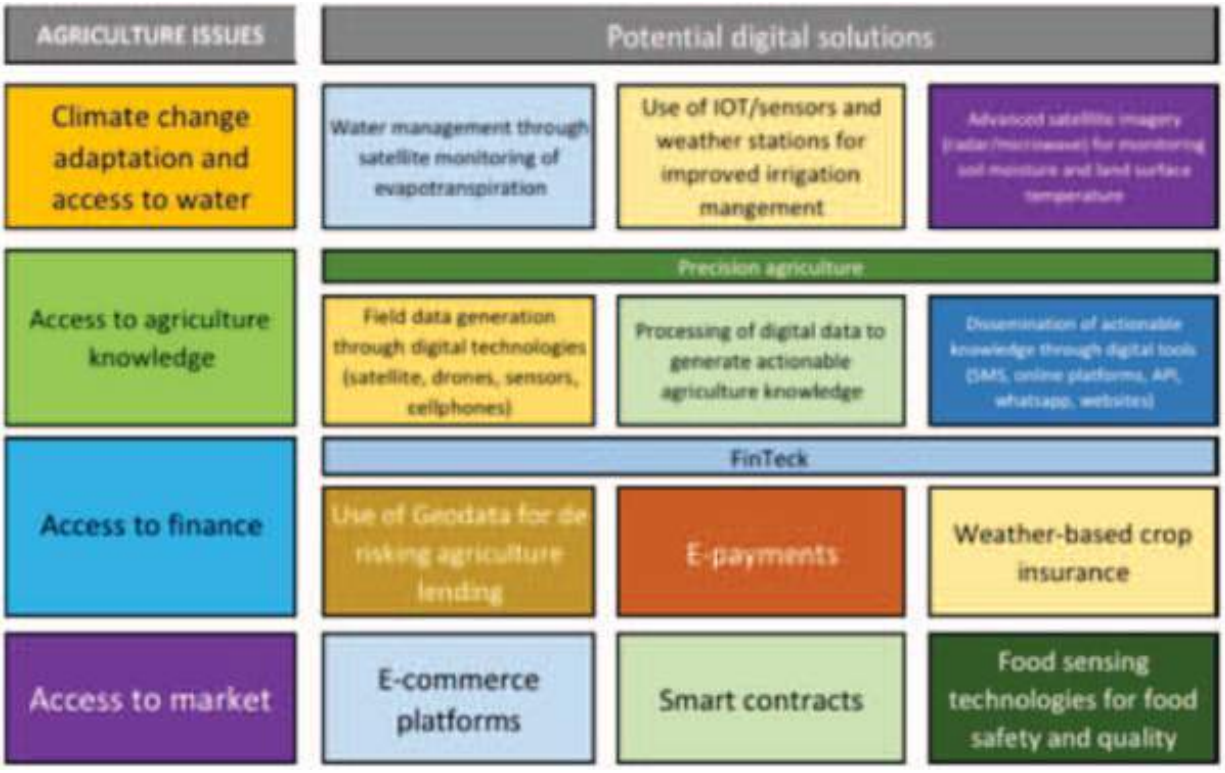

FAO

Highlights on Investment Relations

• Russian direct investments in Egypt have increased in the past few years to reach $7.4 billion during 2020,

• The industrial zone that Russia is establishing in the Sues Canal Economic Zone is expected to attract $7 billion in new investments.

• Russia Direct Investment Fund (RDIF) and the Public Investment Fund of KSA (PIF), have invested more than $2.6 billion in more than 30 projects and are now working PIF, Aramco, SABIC and other KSA partners on 25 new investment projects in sectors such as petrochemicals, infrastructure, agriculture and technology. Recently in 2020 Russia & KSA signed agreements worth more than $10 billion.

• RDIF and Mubadala Development company (Mubadala), the Abu Dhabi-based investment and development company, agreed to launch a $2 billion co-investment fund to pursue opportunities in Russia.

• Dubai Ports World and the Russian Direct Investment Fund (RDIF) share a joint venture company targeting ports, transportation and logistics infrastructure in Russia.

• Qatar fund commits $2 billion investment to Russia: RDIF CEO

• The Russian Direct Investment Fund (RDIF) and Mumtalakat, the investment arm of the Kingdom of Bahrain, today signed a Memorandum of Understanding to promote investment cooperation between Russia and Bahrain.

• Kuwait's Sovereign Wealth Fund investment with RDIF at $1 billion

مجموعة
مؤسسات نحاس

NAHAS
ENTERPRISES
GROUP

HEAD OFFICES

Telephone: (+963 11) 2234000 - 2233000 | **Fax:** (+963 11) 2235004 - 2228861

E-mail: info@nahas.sy | **Website:** www.nahasgroup.com

بنك بيروت
s.a.l.
Bank of Beirut
Banking Beyond Borders

Redefining STATE-OF-THE-ART Contact Center

Step into the Next generation of Customer Service with Bank of Beirut new State-of-The-Art Contact Center that offers you 24/7 world-class levels of quality, first-contact resolution and instant omni-channel solutions.

1262

Lebanon | Australia | UK | Germany | Sultanate of Oman | Cyprus | UAE | Nigeria | Ghana

www.bankofbeirut.com
24/7 Customer Service
1262 | +961 5 955 262